

أبواب الفعل الثلاثي في التعبير القرآني بين الشذوذ الصرفي والضابط الدلالي

أ.م.د. جنان ناظم حميد

الجامعة المستنصرية / كلية الآداب

Genanhamd76@yahoo.com

أ.م.د. هاشم جعفر حسين

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

Abomohamad1078@yahoo.com

ملخص البحث:

يعنى هذا البحث بدراسة اقتران الجانب الدلالي في بحث الأبواب الصرفية للفعل الثلاثي المجرد بحركات عين الفعل التي توجه دلالة الفعل وتحددها بباب دون غيره، فالضمة في عين الفعل ماضياً ومضارعاً لها دلالة على امتداد الدلالة زمانياً وشمولها مكانياً، وكذا يمكن بها تحديد أفعال الباب الثالث. وكذا ضمة عين الماضي والمضارع معا تثبت الدلالة للأفعال مكانياً حول موضوع بخصوصه، وبذا ينماز الباب الخامس بما دلّ على الطبائع والصفات الخلقية، ويعد اختصاص كل باب بدلالة دون غيرها عاملاً مؤثراً في هذا التصنيف أيضاً على نحو ما ذكروا من أن الباب الرابع يختص بما دل على امتلاء أو خلو إلخ، أو بما دل على لون أو عيب أو حلية أو كبر أعضاء. وهكذا يبقى الموضوع في خصائص الأبواب مفتوحاً للتحديد الدلالي على أساس الاستقراء القرآني وفصيح الكلام وما جاءت به المعجمات اللغوية. الكلمات مفتاحية: أفعال، ثلاثي، الدلالة، الصرف، قياس.

Abstract:

This thesis study the coupling semantic side in search morphological doors did triple the abstract movements of the eye act that directs sign the act and determined by the door without the other, Valdmmh in the eye of the verb's past, Mdharaa a sign along the significance temporally and coverage spatially as well as can be determined, Title III actions. As well as Vibrio past and present tense appointed together spatially demonstrate the significance of the acts on the topic about it, thus Inmaz Part V as indicated by the natures and congenital qualities. The competence of each other without the door in terms of a factor in this category as well as stated that the Title IV shall have the indicated is full or empty, etc., or as indicated by the color or defect or trinket or old members. So keep the subject in the characteristics of the doors open to determine the semantic based on the extrapolation of use and the Quranic eloquent speech and language brought him Almagamat.

Keywords: Actions, tri, Semantics, Morphology, Indicators

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين ومن صحبه

بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فتعدّ الأبواب الصرفية من الموضوعات الشائكة في الصرف العربي، لتعدد أبواب الفعل من الجذر الواحد تارة وكثرة الأفعال الشاذة عن بابها تارة أخرى. فكل باب يذكره الصرفيون تخرج من ضوابطه أفعال تكاد تكون أكثر من الداخلة فيه. وربما يعود ذلك إلى إقصاء الجانب الدلالي عند وضع الضوابط الصرفية للأبواب، إذ اعتمد الصرفيون الضابط اللفظي للأفعال من حيث كون الفعل صحيحاً أو معطلاً أو مضعفاً أو مجي عينه أو لامة حرفاً حلقياً، وغير هذه من الضوابط التي تتبع من لفظ الفعل نفسه. ويبدو أن الصرفيين أدركوا أن التمسك بالضابط اللفظي وحده غير كاف في تصنيف الأفعال الثلاثية على أبوابها، ولذا جاوزوا لفظ الفعل إلى صيغته تارة وإلى التركيب تارة أخرى بغية الوصول إلى قواعد رصينة يمكن الاعتماد عليها في تصنيف أمثل لهذه الأفعال على أبوابها الستة، فلجؤوا إلى تلمس معنى شامل يجمع الفعال

الثلاثية المنتظمة في بناء صرفي معين على معنى واحد، كجمعهم أفعال الباب الرابع على معنى الانفعالات النفسية العارضة وأفعال الباب الخامس على الطبائع الثابتة، وكذا اعتمدوا على تعدّي الفعل ولزومه معياراً لتصنيفه في أحد الأبواب الستة، ولكنهم فوجئوا بأن الاحتكام إلى هذه الضوابط الثلاثة (اللفظي والصيغي والتركيبي) ليس كافياً في الظفر بهذا التصنيف الشامل، إذ خرجت عن تصنيفهم هذا عدة أفعال ثلاثية لم تحوها هذه الضوابط، فلم يجدوا إلا التشذيز مجالاً رحباً في الخلاص من تشعبات هذه المسألة . وإنّه لأمر غريب جداً أن يطال هذا الشذوذ كثيراً من الأفعال الثلاثية المجردة في القرآن الكريم، ولكثرة أمثلة الفعل الثلاثي المجرد في التعبير القرآني التي وُجّهت توجيهاً شاذّاً، أثرت الاكتفاء منها في هذا البحث بدرس جملة من الأمثلة المتنوعة من الصحيح والمهموز والمضعف والمعتلّ على سبيل الانتخاب لا الاستقصاء، إذ المقام يطول بدرس الأفعال الشاذّة كلها سواء في التعبير القرآني أم القراءات القرآنية . واختطّ البحث منهجه بالوقوف على أقوال المعجميين والمفسرين التي أغرقت في الاعتبار، فأدعنت للشذوذ الصرفي في معظم الأمثلة ، وفُرقت مشتقات الجذر الواحد في أبواب صرفية متعدّدة دونما ضابط محكم .

ومن ثمّ جاءت فكرة هذا البحث الذي اصطبغ بصبغة تحليلية نقدية لتلك الأقوال الاعتبارية بغية نقضها والتأسيس لضابط دلالي رصين يوائم بين الصيغة الفعلية والنسق التركيبي الذي يشتمل عليها، وهذا الضابط الدلالي ينبع من لفظ الفعل نفسه أولاً، ثم يراعي اتساقه مع الألفاظ في النص ثانياً وبقدر رقي ذلك النص يرتقي ذلك الضابط الدلالي بنفسه فيأتي رصيناً محكماً أو دون ذلك .

التمهيد

أبواب الفعل الثلاثي بين التقعيد والاستعمال

أطبق الصرفيون على أن الفعل الثلاثي الصحيح حين يأتي ماضيه مفتوح العين يكون مضارعه مضموماً أو مكسوراً، إلا إذا كنت عينه أو لامه حرفاً حلقياً حينئذ تفتح عين المضارع^(١) . والفصل بين كسر عين المضارع وضمها في الأفعال التي تخلو من أحرف الحلق في عينها ولامها هو العرف اللهجي المسموع القائم على الذوق والاستحسان في كالم العربية. ومن ثمّ احتدمت أقوالهم في حركة عين المضارع الذي ماضيه مفتوح العين وليس لامه ولا عينه حرفاً حلقياً، أ يكسر أم يضم ؟^(٢) فنقل عن الفراء قوله ((إذا أشكل عليك (يَفْعُل أو يَقْعُل) فثب على (يَفْعُل) بالكسر لأنه الباب عندهم))^(٣)، وقُيّر قول الفراء هذا بأنه احتكم إلى كثرة استعمال الكسر في عين المضارع بإزاء ضمها وسمّاها (الباب عندهم)^(٤)، وعُزي إلى أبي زيد الأنصاري تجويزه الأمرين الضم والكسر دون ترجيح بينهما، إذ لا يوجد فضل مزينة لإحدى الحركتين على الأخرى في عين المضارع غير المسموع^(٥). فالاحتكام يكون للذوق الشخصي عند أبي زيد الأنصاري في معرفة حركة عين المضارع غير المسموع ، أما المسموع فينبغي ألا يُجادل في حركة عينه، وعلى الرغم من ذلك جودل فيه أيضاً، فقيل: إن حركة عينه جائز فيها الضم والكسر معاً، إذ عزي إلى الجرمي قوله : ((سمعت أبا عبيدة معمر بن المثنى يروي عن أبي عمر بن العلاء قال: سمعت الضم والكسر في عامة هذا الباب لكن ربما اقتصرنا فيه على أحد وجهين: أما على الضم كقولك: (يَقْتُل ويخْرُج)، وأما على الكسر فقط نحو (يَضْرِب ويغْبِط))^(٦) . وقال ابن عصفور يصف تعاقب الضم والكسر على عين المضارع: ((هما جائزان سماعاً للكلمة أو لم يسمع إلا أحدهما))^(٧)، وعلى هذه الشاكلة نظر بعضهم إلى الفعل الثلاثي المضعف، فجوز الضم والكسر في عين مضارعه^(٨) شأنه في هذا كشأن سائر أمثلة الثلاثي المجرد الصحيح المفتوح العين مما ليس عينه ولا لامه حرفاً حلقياً.

وثمة فريق من علماء العربية لم يرتضِ الاحتكام إلى الاستحسان الشخصي والقياس على كثرة الاستعمال في تعيين حركة المضارع، فجاوز ذلك إلى البناء الصيغي للفعل المجرد تارة فجمعوا الأفعال الدالة على الطبائع اللازمة والسجايا الخلقية الثابتة في باب واحد هو الخامس المضموم العين في الماضي والمضارع^(٩)، وجمعوا الأفعال ذات الانفعالات النفسية العارضة أو الدالة على خلو وامتلاء على أفعال الباب الرابع الذي تكسر عينها في الماضي وتفتح في المضارع^(١٠). وتارة أخرى لجؤوا إلى سياق الكلام المشتمل على الفعل الثلاثي تارة أخرى بغية تحديد حركة عينه. ولذا قسموا الفعل الماضي المفتوح العين على متعَدٍّ ولَازِمٍ، ورأوا أن القياس في مضارع المتعدي هو الكسر وفي مضارع اللازم هو الضم^(١١). وعَلَّ بعضهم لزوم الكسر في المضاعف اللازم ولزوم الضم في المضاعف المتعدي بأن ضمائر النصب تتصل كثيراً بالأفعال المتعدية وهي مبنية على الضم فلو كُسرت عين المتعدي لزم الخروج من الكسر إلى الضم^(١٢) فأثروا ضم عين المتعدي طلباً للخفة فقالوا: (يَمُدُّه) بدلاً من (يَمُدُّه)، وأعجب بعضهم بهذا القياس فأطلقه على أمثلة الثلاثي المضَعَّف، فرأى أنها تأتي على ثلاثة أقسام: الأول هو الثلاثي المضَعَّف المتعدي بنفسه وهذا مضارعه مضموم العين، والثاني هو الثلاثي المضَعَّف المتعدي بحرف الجر وهذا يجوز في مضارعه الضم والكسر معاً، والثالث هو الثلاثي المضَعَّف اللازم وهذا مضارعه مكسور العين^(١٣)، لكنهم أدركوا أن هذه المسألة لا قياس محكم لها، فرأى حذاقهم أن (يَفْعُل) في المضاعف المتعدي أكثر من (يَفْعُل)^(١٤)، ولما وجد بعض مؤيدي هذا الفريق انكسار هذا القياس استدرك عليه بأن المتعدي واللازم قد يتداخلان فيأتي أحدهما في موضع الآخر، وربما جاء الفعل الواحد على البابين معاً^(١٥).

وهكذا سارت مسألة تصنيف أمثلة الفعل الثلاثي على أبوابها عند القدماء بين القول بالقياس المكسور والاستحسان المفضل، وفي العصر الحديث أعاد إبراهيم أنيس بحث المسألة سريعاً في كتابه (من أسرار العربية) رغبة في حسم الجدل والخلاف فيها، فذكر أن الأسس التي يركز عليها اشتقاق المضارع من الماضي تنحصر في ثلاثة هي:

١- المغايرة بين صيغتي الماضي والمضارع بالحركات، فكلما اختلفت الحركات حسن الكلام واتسق، وربما يكون هذا الأساس منقوضاً بإقرارهم ثلاثة أبواب من أصل ستة اتحدت فيها حركة العين في الماضي والمضارع هي الثالث والخامس والسادس، على الرغم من أنها لا تشكل الكثرة الغالبة كما في أمثلة البابين الأول والثاني .

٢- أثر صفات الحروف ومخارجها في إثارة حركة دون أخرى في عين الفعل ، وهذا الأساس تنبه عليه القدماء، بدءاً من سيبويه ، لما اشترطوا في أفعال الباب الثالث أن يكون عينها أو لامها حرفاً حلقياً ولم نجد لدى إبراهيم أنيس أمثلة أخرى .

٣- وظيفة الفعل في الكلام، إذ تلزم الفعل في كل لهجة حركة خاصة في الماضي والمضارع، وسبقت الإشارة إلى أن القدماء لم يفهم أن يفرقوا بين حركة عين الفعل المتعدي وحركة عين اللازم فاحتدم الجدل بينهم على نحو لم يجد له الدكتور إبراهيم أنيس حلاً.

وما يلحظ في هذه الأسس إغفالها الضابط الدلالي في تصنيف السلوك الصرفي للفعل الثلاثي المضعّف، فالمعروف أن التتابع الصوتي يقع في الكلم العربي اعتبارياً وتلقائياً ولا يترتب عليه أثر دلالي مقصود، والمطلوب في سلوك الأفعال نحو أبوابها أن لا يكون عبثاً عشوائياً بل قصدياً مدركاً.

المطلب الأول: أبواب الفعل السالم بين الشذوذ الصرفي والضابط الدلالي :

١- رَكَنٌ يَزْكُنُ

وردت مشتقاته في أربعة مواضع من التتزيل العزيز^(١٦)، ومادته تدلّ على ((قوّة ، فركن الشيء: جانبه الأقوى، وما يأوي إلى ركنٍ شديدٍ، أي : عِزٍّ وَمَنْعَةٍ ، ومن الباب : ركنْتُ إليه أركنُ، وهي كلمة نادرة على فَعَلْتُ أَفْعُلُ من غير حرف حلق ... ويقال: جبل ركينٌ ، أي: له أركان عالية، وركنْتُ إليه، أي: ملّئْتُ، وهو من الباب؛ لأنّه سكن إليه وثبت عنده))^(١٧).

وفي قوله تعالى بشأن فرعون: { فَتَوَلَّىٰ بِرُكْنِهِ وَقَالَ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ } [الذاريات: ٣٩] ((المراد بالركن أي بجمعه وجنوده الذين كان يَتَّقَوْنَ بهم، كالرُّكْن الذي يَتَّقَوْنَ به النُّبَيَّان))^(١٨) ، وحكم الصرفيون واللغويون على الفعل (ركن يركن) بالشذوذ في بابيه، لمجيئه على الباب الثالث وليست عينه ولا لامه حرفاً حلقياً^(١٩). والباب الثالث مشروط بكون ثانيه أو ثالثه من حروف الحلق، و((إنما ناسب حرف الحلق عيناً كان أو لاماً أن يكون عين المضارع معها مفتوحاً، لأنَّ الحركة في الحقيقة بعض حروف المد، بعد حرف المتحرك بلا فصل... ثم إن حروف الحلق سافلة في الحلق يتعسر النطق بها، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاماً الفتحه، التي هي جزء الألف، التي هي أخفُ الحروف فتعدل خفتها ثقلها))^(٢٠).

ونذكر المعجميون آراء مختلفة لمجيء الفعل (ركن) أصالة من الباب الأول ، أو أصالة من الباب الرابع، ثم صار على الباب الثالث بالتداخل. ومعنى ذلك أنَّ لهذا الفعل لغتين مشهورتين إحداها من وزن والأخرى من وزن آخر. ولشيوخ هاتين اللغتين قد يأخذ العربي الفعل الماضي من لغة المضارع من لغة أخرى فيتم التداخل ويحصل من ذلك لغة ثالثة، والفعل ركن ورد على لغتين الأولى بفتح العين في الماضي وضمتها في المضارع (ركن يركن) والثانية بكسر العين في الماضي وفتحتها في المضارع (ركن يركن) وبعد شيوخ اللغتين تكونت لغة ثالثة من ماضي الأولى ومضارع الثانية هي (ركن يركن)^(٢١).

ونقل المفسرون^(٢٢) أنَّ قراءة الجمهور للفعل المضارع بفتح العين كما في قوله تعالى: { وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسْكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ } [هود: ١١٣]، والماضي من هذا (ركن بكسر العين كـ) (عَلِمَ) ، وهذه اللغة الفصحى وقيل: هي لغة قريش^(٢٣). وقرأ جماعة (تَرْكُنُوا) بضمِّ العين وهو مضارع (ركن) بفتحها كـ: قَتَلَ يَقْتُلُ، وقال الراغب ((والصحيح أن يقال: رَكَنَ يَرْكُنُ وَرَكَنَ يَرْكُنُ بالكسر في الماضي مع الفتح في المضارع وبالفتح في الماضي مع الضمِّ في المضارع))^(٢٤) ولذا يكون قولهم : رَكَنَ يَرْكُنُ بالفتح فيهما من التداخل، فتحصّل من هذا أنَّه يقال : رَكَنَ (بكسر العين وهي اللغة العالية) و(رَكَنَ) بفتحها وهي لغة قيس وتميم ، ونَجَد وفي المضارع ثلاث: الفتح، والكسر ، والضمُّ^(٢٥).

ولتحديد دلالة الفعل لا بُدَّ من تمييزه عن (الميل) الذي فسروه به ، فهل الركون إلى الشيء يعني الميل إليه بلا فارق؟ فنتبع الاستعمالات اللغوية لمشتقات الجذر (مال) يكشف عن أنه يستعمل في المحسوسات دون المعنويات بمعنى العدول إليها^(٢٦)، فهذه الكلمة ((تدلُّ على انحرافٍ في الشيءِ إِلَى جَانِبٍ مِنْهُ. مَالٌ يَمِيلُ مَيْلًا. فَإِنْ كَانَ خِلْقَةً فِي الشَّيْءِ فَمَيْلٌ))^(٢٧)، أي إنَّ هذا الفعل على الباب الثاني لما هو مادي من الانحرافات ، وعلى الباب الرابع للعيوب الخلقية المحسوسة أيضاً، واستعمالاته اللغوية في الماديات كثيرة، قال تعالى: { وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً } [النساء: ١٠٢]، ومنها الميل في لبس العمامة وفي البناء ، وميلُ الراكب على السرج^(٢٨)، أما في المعنويات فهي تكون بالصيغة لا بالمادة المجردة، فيقال: استماله، أي: أَمَالَ قلبه إليه^(٢٩)، وما ورد في المعنويات فلا ينفك عن تصوّر ماديٍّ له ، وعلى هذا يدلّ الاستعمال القرآني: { وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمُطَلَّاتِ وَإِنْ تَصْلَحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا } [النساء: ١٢٩] ، إذ فسرت الآية نفسها هذا الميل بالترك الدائم للزوجة وتفضيل الأخرى عليها وكذا ورد الفعل في موضع آخر من السورة نفسها: { وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا } [النساء: ٢٧]، إذ ورد هذا الميل بعد الأمر باتّباع سنن

الأوليين ، ولذا فُسِّر الميل بمخالفة الشرائع من ارتكاب الزنى على ما بيّنته الآية قبلها ، وهو تفسير محسوس لاستعمال هذا الفعل.

ولتحديد معنى الفعل (ركن) لا بُدَّ من تمييزه عن فعل آخر فسّر بالميل وهو الفعل (صغا) الذي ذكرت له المعجمات أكثر من باب ، إذ أجازوا فيه أن يرد من الباب الرابع والثالث والأول ، بمعنى الميل فيها كلها^(٣٠) .

ومن تتبع الاستعمالات اللغوية لهذا الفعل نجده لا يأتي إلا في المعنويات وعليه التعبير القرآني كقوله تعالى : { وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ } [الأنعام : ١١٣] وقوله تعالى : { إِنَّ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ } [التحریم : ٤] ، ولم نقف على استعمال مادي لهذا الفعل إلا فيما ذكرته المعجمات من صغو الشمس ، وهو ميلها للغروب^(٣١) ، وهو استعمال ورد عندهم بالفعل (مال) ، إذ يقال : ((ومالت الشمس ميولاً : صَبَقَتْ للغروب ، أو زالت عن كبد السماء))^(٣٢) . ولذا يمكننا أن نقرر استعمال الصغو في المعنويات مع الالتفات إلى أنه ميل قلبي نحو حق أو باطل ، وينماز نوع الصغو بالمذكور بعد حرف الجر (إلى) أو (للام) على حين يختص الفعل زاغ بالميل عن الحق إلى الباطل ، إذ ((الزيغ الميل عن الاستقامة))^(٣٣) ، ولذا لا يستعمل إلا مع حرف الجر (عن) لأنَّ ((الزيغ مطلقاً لا يكون إلا الميل عن الحق ، يقال : فلان من أهل الزيغ ، ويقال أيضاً : زاغ عن الحق))^(٣٤) .

وقد ورد الصغو في التعبير القرآني بمعنى الميل نحو الباطل ، ففي قوله تعالى : { إِنَّ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ } [التحریم : ٤] لم يذكر حرف الجر ومجروره لوضوحهما في الكلام لمجيء (قد) بعد (إن) الشرطية ، فلو كان الشرط بلا (قد) لصار الصغو إلى الحق ، أي : إن تتوبا إلى الله صغت قلوبكما إلى الحق ، وهو جواب الشرط ، لكن وجود حرف التحقيق (قد) وجّه مدلول (صغا) نحو الباطل ، لأن (قد) تفيد تقرير حالهما وجواب الشرط مفهوم ، وهذا كقولنا : إن تدرس فقد طال صبري عليك وسأكافئك ، وإن تلعب فعندي عقابك .

ومن أمثلة استعمال الصغو بمعنى الميل إلى الحق قول علي بن أبي طالب (عليه السلام) لمالك الأشتر يوصيه بالطبقة الفقيرة من الرعية : ((فليكن صغوك لهم وميلك معهم))^(٣٥) ، فكأنه أمر الوالي بالميل العاطفي نحو هذه الطبقة المحتاجة ، ثم الميل المادي وهو الالتفات بالعطايا والخير لهم .

أما الركون فدلالته على القوة توجه معناه نحو الميل العقلي المعنوي ، فكأن الركون إليه اتّصف بالقوة والإقناع فساغ للراكن الميل إليه ، ولذا نجد المعجمات تذكر أن الركون يعني السكون للمركون إليه فضلاً عن الميل الثبات^(٣٦) ، ويتضح ذلك في قولهم : ((ركنْتُ إلى زيد : اعتمدْتُ عليه))^(٣٧) ، وميَّز أبو هلال بين الركون والسكون بأن الركون هو ((السكون إلى الشيء بالحب له والإنصات إليه ، ونقيضه النفور عنه أو السكون : خلاف الحركة))^(٣٨) ، ولما كان المعنى في الركون هو الاطمئنان إلى الركون وامتلاء النفس بالطمأنينة نحوه ، نرى مجيء هذا الفعل من الباب الرابع لا من الباب الثالث لاختصاصه بهذه الدلالة ، أما الاستعمال القرآني فلا دليل منه عندهم على أن الفعل من الباب الثالث ؛ لأنَّ القرآن الكريم لم يأت بـماضي الفعل (ركن) ، وإنما أورد المضارع منه : { وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ } [هود : ١١٣] ، وكذا { وَلَوْلَا أَنْ تَبَنَّكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا } [الإسراء : ٧٤] ، وقد صدر الفيومي القول بمجيئه من الباب الرابع جاعلاً الأبواب الأخرى لغات فيه أو من باب التداخل على الباب الثالث^(٣٩) .

وللفائدة نقول: إن الفعل (صغا) هو على الباب الرابع دون ما ذكروا له من أبواب، لأنه دالٌّ على الامتلاء القلبي أو على العيب الخلقي، وهما معنيان خاصان بأفعال هذا الباب، فيقال: ((صَغَا يَصْغُو وَيَصْغَى صَغَوًا، وَصَغِي يَصْغَى صَغَاً وَصَغِيًا: مال، أو مالَ حَنَكُهُ، أو أَحْدُ شَقِيئِهِ، وهو أَصْغَى))^(٤٠).

٢- قَطَطَ يَقْطُطُ

وردت مشتقاته في ستة مواضع من التعبير القرآني،^(٤١) وذكر الجوهري أنه يأتي على الأبواب كلها إلا الخامس، فيقال من الباب الثاني: قَطَطَ يَقْطُطُ قُطُوطًا، مثل: جلسَ يجلسُ جُلُوسًا، ومن الباب الأول: قَطَطَ يَقْطُطُ، مثل قَعَدَ يَقْعُدُ، فهو قانط، ومن الباب الرابع: قَطَطَ يَقْطُطُ قُطُوطًا، مثل تَعَبَ يَتَعَبُ تَعَبًا. فهذه ثلاثة أبواب مسموعة في كلام العرب، ثم يحصل التداخل بينها، فينشأ بابان آخران، فيقال من الباب الثالث: قَطَطَ يَقْطُطُ بالفتح فيهما، ومن الباب السادس: قَطَطَ يَقْطُطُ بالكسر فيهما^(٤٢)، وهنا يوسّع الجوهري من أبواب هذا الفعل، على حين رأى أغلب اللغويين أن الفعل يأتي من البابين الرابع والثاني أصالة ومن الباب الثالث تركيباً^(٤٣).

وجعل المعجميون معنى القنوط مرادفاً لمعنى اليأس^(٤٤)، وفسروا اليأس بأنه ((قطع الرجاء))^(٤٥)، وهو معنى عُدَّ مرادفاً للقنوط، فقيل: ((اليأسُ واليَاسَةُ: القنوط، ضدَّ الرجاء أو قطع الأمل))^(٤٦)، ولم يقدم أبو هلال فرقاً واضحاً بينهما سوى المبالغة، فذكر ((أنَّ القنوط أشدَّ مبالغة من اليأس))^(٤٧).

أما المفسرون ومعربو القرآن فلم يرد لديهم ما يقطع بدلالة الفعل وبابه، فغزى إلى أبي علي الفارسي قوله: ((فتح النون في الماضي، وكسرها في المستقبل من أعلى اللغات))^(٤٨). وفي هذا القول تعريض بالقرآن الكريم، فكأنه جنح نحو لغة ليست عالية فجاء بالفعل المضارع مفتوح {قَالَ وَمَنْ يَقْطُطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ} [الحجر: ٥٦] مع أن اللغة العالية جاءت به مكسوراً بحسب قول الفارسي. وأدرك السمين الحلبي أن هذا القول مرجوح ورجح فتح عين الفعل قائلاً: ((ويرجَّح قراءة (يَقْطُطُ) بالفتح قراءة أبي عمرو في بعض الروايات (فلا تكن من القنطين) كفرح يفرح، فهو فَرِحَ))^(٤٩).

ولمعرفة باب الفعل (قنط) لا بُدَّ من التمييز بين معاني الأفعال: (قَنِطَ، وَيَيْسَ، وَجَزَعَ) فدلالة كل منها توضح علّة مجيء اليأس والجزع من الباب الرابع، والقنوط من الباب الثالث أصالة لا تركيباً، بدليل الاستعمال القرآني، ومن البحث نجد أنَّ اليأس على نحو ما ذكروا هو انقطاع الأمل من حصول الخير لليأس، وهذا المعنى موجود في كلٍّ من القنوط والجزع، غير أن الفروق تأتي من الملامح الدلالية الخاصة بهما، فالقنوط على ما عرّفوه: يأسٌ، أي انقطاع للأمل والرجاء، ولكنه انقطاع مستمرّ ودائم لهذا الرجاء، فالقنوط يأس مستمر طويل لا ينتهي، وما يعرّز هذا هو الاستعمال القرآني لهذا اللفظ: {قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنُطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ} [الزمر: ٥٣]، إذ استعمل القنوط مع الإسراف وهو مجاوزة الحد في ارتكاب الذنوب، وهذا بعد زماني لما أسرف من الذنوب يلائمه (القنوط) لا اليأس؛ لأنَّ القنوط يقابل طول مدة ارتكاب الذنوب وفي قول إبراهيم (عليه السلام) لما بشر بالسلام: {قَالُوا بَشِّرْنَاكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْقَانِطِينَ} [الحجر: ٥]، إذ لاءم استعمال القنوط مع امتداد العمر حتى مسّه الكبير، وكذا: {وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنُطُونَ} [الروم: ٣٦]، فاستعمل القنوط مع السيئة المتعمدة والتي هي بكسب الإنسان، فهو يأس مقابل لفعل مضى من صنع النفس السيئة ولذا يفهم من قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَطَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ} [الشورى: ٢٨]، أنَّ الغيث جاء بعد طول جذب، ولم يك طارئاً عليهم، ومن هنا ثبت أنَّ اليأس غير مساوٍ للقنوط وإلا لما أخبر بهذين المادتين عن حال الإنسان، {لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ} [فصلت: ٤٩]، فهذه الآية الكريمة

أخبرت بأن الإنسان يقطع الرجاء عندما يمسّه الشر بلفظ اليأس، ولم تكتفِ بهذا الوصف بل أضافت له القنوط ليناسب طول يأسه مع عدم سأمه وهو طول مله من دعاء الخير، على حين لم يوصف الإنسان بالقنوط في موضع آخر ولم يذكر فيه السأم واكتفي بوصفه باليأس: { وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَئُوسًا } [الإسراء: ٨٣] .

والاستماع إلى التعاقب الصوتي لمادة (قنط) عند تعاقب الطاء والتاء يعضد هذه الدلالة في قنط؛ لأن القنوت يدلّ على الطاعة^(٥٠) لكنهم خصّوا هذه الطاعة بالطول إذ يقال: ((أَقْنَتَ: دعا على عدوّه، وأطال القيام في صلاته، وأدام الحج، وأطال الغزو))^(٥١). أمّا الجزع فقد ذكروا أنه يدلّ على ((الانقطاع ... ومنه جزع الوادي، وهو الموضع الذي يقطعُه من أحد جانبيه إلى الجانب، ويقال هو منعطفه، فإن كان كذا فلأنه انقطع عن الاستواء فانفرج، والجزعُ: نقيض الصبر))^(٥٢)، ومنهم من خصّصه بالسّعة ((فلا يسمّى جَزَعاً حتى تكون له سَعَةٌ تنبُثُ الشَّجَر))^(٥٣)، والتدبر في معنى جزع بالنظر إلى مقابله الصوتي (جزع) يفضي إلى أن الجزع هو يأس يمتدّ إلى عمق النفس وكأنه يقطع الأمل عند صاحبه من جذوره، وبذا ناقض الجزع الصبر كما في قوله تعالى: { سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَّحِيصٍ } [إبراهيم: ٢١] لما في الصبر من سكون وهدوء، ولا يوجد في الجزع الدال على الاضطراب، ومن هنا قوبل الجزع بالصبر في حقّ الهلوع دون غيره قال تعالى: { إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا } [المعارج: ١٩-٢٠]، فالهلوع هو المسرع إلى اليأس وإن لم يقع عليه الشرّ، وليس هو أفحش الجزع على ما ذكر أصحاب المعجمات^(٥٤)، ذلك لأن الاستعمال القرآني جعل الجزع مشروطاً بمسّ الشرّ، أي إنّ الهلع هو يأس بلا مسّ للشرّ، فضلاً عن أنّ المعجمات تذكر لنا الأصل الحسيّ للهلع وهو السرعة فيقال: ((نَاقَةٌ هُلُوعٌ، وهي التي تضجر فتسرّع بالسير))^(٥٥)، و ((والهالغ النعائم السّريع في مضيّته))^(٥٦) .

ومما تقدّم نستطيع القول: إنّ المواد الثلاثة: (يأس، وجزع، وقنط) تشترك في انقطاع الرجاء من الشيء المرجو، غير أنّ الجزع يختصّ بعمق اليأس، والقنوط يختصّ بطول اليأس وهذه الثلاثة لا تصحّ بحقّ الرحمة الإلهية، إذ ورد الذمّ لهذه الثلاثة بحقّ الخالق: { قَالَ وَمَنْ يَقْنُطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ } [الحجر: ٥٦]، { يَا بَنِي آدَمَ أَهْبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَأْسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْسُ مِنَ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ } [يوسف: ٨]، أمّا في الموضوعات الإنسانية الأخرى فالْيَأس والجزع يصحّان؛ لأنّه انقطاع رجاء من أمر دنيويّ انقطاعاً ظاهراً يسيراً على ما في اليأس، أو انقطاعاً شديداً بالغاً في النفس، على ما في مادة (جزع)، ولذا يطلق اليأس على انقطاع الرجاء من الحيز: { وَاللَّائِي يَئْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا } [الطلاق: ٤]، وكذا في حقّ الرسل: { حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مِنْ نَشَاءٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ } [يوسف: ١١٠]، فضلاً عن وروده في حقّ الكفار كما في سورتي (المتحنة: الآية ١٣، والمائدة: الآية ٣). أمّا القنوط فلا يجوز في الماديات، لدالته على دوام اليأس وهو منتفٍ بحقّ الإنسان لحدوث الموضوع أي تغييرها وعدم دوامها، فالقنط عليها منتفٍ بانقائها وبنعمة نسيانها.

٣- هَلَكَ يَهْلِكُ

بلغت أمثلة الاشتقاق منه أربعة وستين في التعبير القرآني^(٥٧)، وذكرنا أن فيه ثلاثة أبواب: الثاني، والثالث، والرابع، إذ جاء في القاموس المحيط: ((هَلَكَ، كَضَرَبَ، وَمَنَعَ، وَعَلِمَ، هُلُكًا بِالضَّمِّ، وَهَلَاكًا، وَتَهْلُوكًا، وَهُلُوكًا بضمهما، وَهَلَكَةً، وَتَهْلَكَةً، مُتَلَتَّنِي اللَّامُ : مَاتَ))^(٥٨). وأعلاها لغة التنزيل العزيز (هَلَكَ يَهْلِكُ) على الباب الثاني، كما في قوله تعالى: { إِذْ أَنْتُمْ بِالْغُدُوِّ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْغُدُوِّ الْفُصْوى وَالرَّكْبُ اسْفَلٌ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لِاخْتِلَافْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ

اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ { [الأنفال: ٤٢] . ورأى الصرفيون أنَّ مجيئه على الباب الثالث في التعبير القرآني إنما هو من تداخل اللغات وليس الفعل هلك مقيساً في هذا الباب، لخلوه من حروف الحلق في عينه ولامه، إذ عدّوه من الباب الثالث من تداخل اللغات لا قياساً وأصاله فيه^(٥٩)، فأفعال الباب الثالث على قياس الصرفيين لا تكون إلا ممّا عينه أو لامه حرف حلق^(٦٠)، على حين لم يجد فريق من المفسرين حرجاً في تشذيب فتح اللام في عين المضارع على الرغم من كونها قراءة شائعة، فلما وقفوا على قوله تعالى: { وَإِذَا تَوَلَّى سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ } [البقرة: ٢٠٥]، ذكروا أنَّ الفعل قرئ ((وَيَهْلِكُ، بفتح الياء واللام ورفع الكاف، (الْحَرْثُ) رفعاً على الفاعلية، وفتح عين المضارع هنا شاذٌّ لفتح عين ماضيه، وليس عينه ولا لامه حرف حلق، فهو مثل رَكَنٌ يَزْكُنُ بالفتح فيهما))^(٦١).

ويمكن توجيه خروج الفعل (هلك) عن بابهِ المقيس لما جاء على الباب الثالث بأن هذا الباب لا وجود له في كلام العرب ولم يرد في شعر ولا نثر أنهم استعملوا الماضي والمضارع مفتوحين اللام، وما ذكر من تنظير للفعل هلك بباب (منع) إنما هو من تداخل البابين الثاني والرابع المسموعين في الفعل، ذلك أنَّ مصادر الفعل (هلك) تشهد باستعمال هذين البابين، فقد ورد في كلام الرب عدة مصادر للفعل كلّها بمعنى الموت، ذكرها الفيروزآبادي بقوله: ((هُلُكًا، بالضم، وهَلَاكًا وَتُهْلُوكًا وَهَلُوكًا، بضمهما، وَمَهْلَكَةً وَتَهْلَكَةً، مُثَلَّثَتِي اللام))^(٦٢)، فالفعل هلك يكون من الباب الثاني إذا كان بمعنى الموت الحقيقي، أما إذا كان بمعنى الموت المجازي فيأتي على الباب الرابع لما تحمله أفعال هذا الباب من دلالة على الانفعالات النفسية العارضة، فكأنه أشرف على الهلاك، لكنه لم يمت، وما يعضد هذا الاستعمال المجازي للفعل هلك أنَّ المعجميين صرحوا بأن طائفة من مشتقاته وردت بمعنى مجازي يحاكي ما استظهرناه هنا من قبيل قولهم: ((فلانٌ هَلُكَةً، بالكسر، من الهَلَكِ، كَعَنْبٍ سَاقِطَةٍ مِنَ السَّوَاقِطِ))^(٦٣)، وقد سمع (هَلَكَ هَلُكًا) بفتح العين واللام مصدر للفعل من الباب الرابع، فهذا بمنزلة الفرح والحزن والوجع والألم، فصيغة (فَعَلَ) المصدرية تطرد في أفعال الباب الرابع، ولذا يكون فتح العين في مضارع الفعل إنما هو من الباب الرابع لا الثالث. وما قيل: إِنَّ للفعل باباً آخر هو الثالث فلا دليل عليه، ولا يكفي الركون إلى تداخل الأبواب في إقرار الباب الثالث، بأن يؤخذ الماضي من الباب الثاني والمضارع من الباب الرابع لتفريق الباب الثالث.

المطلب الثاني: أبواب الفعل المضغف بين الشذوذ الصرفي والضابط الدلالي:

١- عَضَّ يَعَضُّ

وردت مشتقاته في موضعين من التعبير القرآني^(٦٤)، وحُكم عليه بالشذوذ، لأنه متعدٍ والقياس يستدعي أن يأتي من الباب الأول لا الرابع، إذ نقل المعجميون استعماله من الباب الرابع^(٦٥)، ومن اللغويين من أبطل مجيئه من غير الباب الرابع، فرأى أن الشائع أن يقال: ((عَضَضْتُ أَعَضَّ وهو معروف...والعامة تفتح الماضي وهو خطأ))^(٦٦)، والذين نقلوا مجيئه مفتوحاً في الماضي منهم من صرح بأنه على الباب الثالث، إذ قال صاحب القاموس ((عَضَضْتُ، وعليه، كَسَمَعَ، وَمَنَعَ))^(٦٧)، ومن اللغويين من ذكر ورود هذا الفعل مفتوح العين في الماضي دون أن ينص على مجيئه من الباب الثالث، بعد أن صرح بأن الاستعمال الغالب فيه هو أن يأتي على الباب الرابع^(٦٨).

وعلى منهجنا في تحرّي المعنى نجد أن لهذا الفعل اتجاهين في الاستعمال اللغوي، أحدهما: الاتجاه المادي وهو عَضَّ الشيء حقيقة بجعله بين الأسنان، والفعل هنا يكون متعدياً، لذا نرى مجيئه من الباب الأول لا غير، ثم تنتقل الدلالة من المتعدي المادي إلى المعنوي فيصير العَضَّ على الشيء دالاً على التمسك به، وعليه الحديث: ((...فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي

وَسِنَّةَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَدِّينَ وَعَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ^(٦٩)، أي ألزموها واستمسكوا بها^(٧٠)، ونلاحظ فعل الأمر بفتح الفاء دالاً على مجيئه من الباب الرابع، وعَضَ الإنسان لغيره من الناس غيبة له كالذي يأكل لحم أخيه ميتاً، وكذا يكون عَضُ الشخص على إصبعه إما حسرة أو حسداً بحسب التركيب ، وعلى هذين المعنيين جاء الاستعمال القرآني : {هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُوا عَلَيْكُمْ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُؤْتُوا بِغَيْظِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ} [آل عمران: ١١٩]، وهنا عَضِيَ الفعل بنفسه للدلالة على أَنَّ العَضَ جاء من الغيظ والحسد، على حين استعمل معه (على) للدلالة على الحسرة: {وَيَوْمَ يَعَضُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا} [الفرقان: ٢٧]، وهنا نتبين أن العَضَ على اليد بفعل الغضب أو الحسرة أو اغتياح الشخص أو التمسك بالمعضوض كلها معانٍ اعتبارية لا مادية تأتي من تشبّع النفس الإنسانية بشعور معين يجعلها تعبر عنه (بالعض)، ولذا لا يكون لهذا الفعل إلا المعنى الخاص على الباب الرابع وهو امتلاء النفس بالمشاعر، ولما كان المعنى المحسوس هذا هو الأكثر في الاستعمال دون المادي الملموس، جاء الفعل في اللغة من الباب الرابع على ما أطبق عليه^(٧١)، وكان الأحرى بأصحاب المعجمات التمييز بين المستويين وجعل المادي منها على الباب الأول، وعدم القول بمجيء (عَضَ) على الباب الثالث، إذ لا مسوغ دلالي له على هذا الباب، فضلاً عن أَنَّ وروده بالفتح ماضياً لا يدل على وروده بالفتح مضارعاً، وإنما ما أتى بالفتح مضارعاً فهو من الباب الرابع للمعاني المعقولة لا المادية، وقد جعله ابن القطاع من الباب الأول، وأشار الى ذلك بعض اللغويين^(٧٢)، وأورد الفيروزآبادي استعماله من الباب الأول دون التصريح^(٧٣)، ومما يؤيد استعماله في الماديات من الباب الأول ورود مصدره على فعل من هذا المعنى، دون (فعل) متحركاً، وهو خاص بمصادر الباب الرابع .

٢- وَدَّ يَوَدُّ

وردت مشتقاته في ثمانية وعشرين موضعاً من التتزيل العزيز^(٧٤)، ويقال: ((يَوَدُّ مضارعٌ وَدَدْتُ بكسر العين في الماضي، ولذلك لم تُحذف الواو في المضارع، لأنها لم تقع بين ياء وكسرة بخلاف (يَعِد) وبابه، وحكى الكسائي فيه (وَدَدْتُ) بالفتح))^(٧٥) ورأوا أنه من الأفعال الشاذة لما جاء من الباب الرابع، إذ ((الودَّ مصدر وَدَدْتُ، وهو يَوَدُّ من الأُمْنِيَّةِ ومن المَوَدَّةِ، وَدَّ يَوَدُّ مَوَدَّةً، ومنهم من يجعله على فَعَلَّ يَفْعَلُّ))^(٧٦)، فكان المحصّل من هذا أن قياس الفعل على النظائر ينبغي أن يكون من الباب الثاني، لأنه مضعّف لازم، ولذا ((قال بعضهم: فعلى هذا يُقال: يَوَدُّ بكسر الواو))^(٧٧).

وبغية الهروب من القول بشذوذ (وَدَّ يَوَدُّ) لم يقولوا: إنه من الباب الثالث لخلوه من حروف الحلق، بل قالوا: ((وَدَدْتُ الشيء أَوَدُّ وهو من الأُمْنِيَّةِ، قال الفراء هذا أفضل الكلام وقال بعضهم: وَدَدْتُ وَيَفْعَلُّ منه يَوَدُّ لا غير ذكر هذا في قوله تعالى: { يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ } أي يتمنى))^(٧٨)، ونقل عن الكسائي أنّه قال: ((سمعتُ (وَدَدْتُ) بالفتح، وهي قليلة، قال: وسواء قلت وَدَدْتُ أو وَدَدْتُ، المستقبل منهما: أَوَدُّ وَيَوَدُّ وَتَوَدُّ لا غير))^(٧٩). وقال الأزهري: ((أنكر البصريون وَدَدْتُ، قال: وهو لحن عندهم، وقال الزجاج: قد علمنا أَنَّ الكسائي لم يحك (وَدَدْتُ) إلا وقد سمعه، ولكنه سمعه ممّن لا يكون حجة))^(٨٠) وظاهر كلام الزبيدي تصحيح استعمال اللغتين (أي: فتح عين الماضي وكسرها)، إذ قال: ((وأورد المعنيين في الفصيح على أنهما أصلان حَقِيقَةٌ، وأقرّه على ذلك شُرَاحُهُ. وقال الزبيدي في نوادره : وليس في شيءٍ من العربيّة (وَدَدْتُ) مفتوحة، وقال الزمخشري: قال الكسائي وَحَدَه : وَدَدْتُ الرَّجُلَ إِذَا أَحْبَبْتَهُ وَوَدَدْتُهُ، ولم يَزِدْ الفتح غيره ، قلتُ : ونقل الفتح أيضاً أبو جعفر اللَّبَلِيّ في شرح الفصيح والقرّاز في الجامع والصاغانِي في التكملة، كلهم عن الفَرَّاء))^(٨١) .

ويبدو أن دلالة الصيغة الخاصة وجهته نحو أفعال الباب الرابع قياساً على النظائر لا شذوذاً، فأفعال الباب الرابع المضعّفة نحو (وَدَّ، مَسَّ، عَضَّ، قَرَّ، بَرَّ، مَلَّ)، ذات دلالات خاصّة، فاستعملت قرآنياً على هذا الباب الرابع، ولا شذوذ فيها، لأنها تجتمع في الدلالة على الامتلاء بالوصف، فالفعل (ودَّ) مثال مضعّف يدلّ على امتلاء النفس بالحُبِّ، وهذا هو

الفرق بينه وبين الفعل حبّ، فالودّ يشتمل على الحبّ وأكثر منه وهو الطاعة، وهذا مرجعه لامتلأء النفس وتشبعها بحب المودود، ولذلك أوصى الرسول الأكرم أمته بود أهل بيته لا بحبهم فقط جزاء لتبليغه الرسالة وصبره { قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ } [الشورى: ٢٣] فالأمر ليس بالحبّ وحده وإنما بالطاعة لهم، وعلى هذا المعنى الخاص بالباب الرابع، يمكننا التفريق بين الحبّ والودّ، فكلاهما دالان على شعور داخلي بالميل نحو المحبوب، غير أنّ الودّ يزيد على ذلك بتحويل هذا الشعور إلى عطاء منظور ملموس نحو المودود، وهذا حاصل قول أبي هلال العسكري: ((إنّ الحبّ يكون فيما يوجبُه مثالُ الطباع والحكمة جميعاً ، والودّ من جهة ميل الطباع فقط، ألا ترى أنك تقول: أحبّ فلاناً وأودّه ، وتقول: أحبّ الصلاة، ولا تقول: أودّ الصلاة))^(٨٢). أي إنّ الحب تعلق بالمحبوب وهو لا يتعدى الشعور بذلك التعلق ، أما الودّ فشعور يتبعه أثر ، لذلك لا يطلق على الصلاة، إذ إنّك لا تقدّم شيئاً للصلاة وإنما تأخذ منها أشياء، وعلى هذا المعنى ورد الاستعمال القرآني: {لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ} [المائدة: ٨٢]، وذكر التعبير القرآني أنّ ودّ النصارى للذين آمنوا ظاهر للعيان بكاء أو دعاء، فقال تعالى: { وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ } [المائدة: ٨٣] ، فلو كانوا محبين للمؤمنين لما اقترن حبهم بالفعل من فيضان الدمع والدخول في الإيمان، وكذا فسّر الودّ في سورة المجادلة بمعنى عمليّ هو تولّي الكافرين: { لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ } [المجادلة: ٢٢] إذ فسّرت المودة في الآيات قبلها بالتولّي: { أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَخْلِفُونَ عَلَى الْكُذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ } [المجادلة: ١٤]، وكذا فسّرت في سورة الممتحنة: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ } [الممتحنة: ١]، فلا مودة بتولي هؤلاء: { إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ } [الممتحنة: ٩]، فالمودة لهؤلاء ليست الشعور بالعاطفة تجاههم وإنما مساندتهم وتوليهم، فهذا التولي ناتج من المبالغة في حبهم على حساب العقيدة، وكأنّ الحب لهم طغى وملاً الوجدان فترجم إلى تولّي، وهذا عين اختصاص الدلالة بالباب الرابع وليس المراد أنّ الودّ هو الحبّ نفسه على ما ذهب إليه المعجميون، كقول ابن فارس مثلاً: ((الواو والدال، كلمة تدلّ على محبة. ودُدْتُه: أَحْبَبْتُهُ. ودُدْتُ أَنْ ذَاكَ كَانَ، إِذَا تَمَنَّيْتُهُ، أَوْدُ فِيهِمَا جَمِيعًا، وَفِي التَّمَنِّي الْوَدَادَةُ. وَهُوَ وَدِيدٌ فَلَانٍ، أَيُّ يُحِبُّهُ))^(٨٣). وإنما يأتي الودّ بمعنى التمنيّ عندما يكون التمنيّ ممّا تلحّ النفس في طلبه، وليس على سبيل المرتجى حصوله وإن امتدّ الزمن، وإنما هو تمنّيّ على نحو السرعة والشدة في الطلب، لذا نجد التمنيّ في الاستعمال القرآني مترجم إلى ما يقود إليه، قال تعالى: { وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْتَصُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } [البقرة: ١٠٩] وذلك بإثارة الشبهات على المسلمين ومجادلة الرسول الكريم، وكذا: { وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَدَىٰ مِّنْ مَّطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخَذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا } [النساء: ١٠٢]، فهذا الودّ مصحوب بالتربص بكم وليس هو تمنّيّ على سبيل الرغبة في ذلك فقط، ومنه: { وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ } [القلم: ٩]، فهذا الودّ هو أمنيّة يسعون لتحقيقها

بالتأثير على رسول الله، لذلك تحذر الآية الكريمة من طاعتهم {فَلَا تُطِعِ الْمُكَذِّبِينَ} [القلم :٨] وفي قوله تعالى: { يُبْصِرُونَهُمْ يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ بِنَبِيِّهِ} [المعارج :١١] ، وهذا الودّ متحقق بوصفهم في السورة نفسها بأنهم لا يسألون عن أقاربهم: { وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا} [المعارج :١٠]، وكذا مظاهر ترجمة هذا الودّ الاقتداء بالأحباء في ذلك اليوم، أنهم في هذا اليوم: { يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِصُونَ} [المعارج :٤٣] ، فلا اهتمام بعزيز أو حميم، وهذا تحقق للود بمعنى التمني الشديد، ومن ذلك قوله تعالى: {يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَاثُونَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا} [الأحزاب :٢٠]، ففسّر الودّ هنا بعدم القتال مع المؤمنين، وفي الآية قبله بالإعاقعة عن المشاركة في القتال والخوف من الموت (الأحزاب: ١٨ و ١٩)، فهذا الود هو التمني المصحوب بالعمل لا بانتظار المتمنى ، ومنه تمنى أهل الكتاب والمشركين طول العمر، إذ ترجم هذا التمني بالحرص على الحياة: {وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرْضَخِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ} [البقرة :٩٦]، وهذا الحرص يلاحظ لدى اليهود ببناء الحصون العالية والتعامل الربوي والاقتصاد المالي .

لذا فالودّ باستعماله من المحبة أو التمني يلحظ فيه الإفاضة في هذين الأمرين، فكان من الباب الرابع، ولا يتصور مجيؤه من الباب الثالث على ما نقله بعض المعجميين^(٨٤)، ذلك أن المضعف بسبب الإدغام لا يلحظ ماضيه، وإنما يحكم على بابه من ملاحظة مضارعه، وهو بالفتح، وكذا المثال يعرف مجيء مضارعه بالفتح من ثبوت فائه وعدم حذفها، والفتح مما يشترك بين البابين الثالث والرابع ، غير أن المعنى الخاص هنا يوضح لنا اختصاص الود بأفعال الباب الرابع دون الباب الثالث، ولذا أنكر ناقلي هذا القول مجيئه على الباب الثالث ، حتى استبعد الفيومي أن يكون لغة^(٨٥)، فلذا لا شذوذ في مجيء المضعف (ودّ) على الباب الرابع وإن كان متعدياً، لأنّ الدلالة هي الموجهة والمعينة للباب .

المطلب الثالث: أبواب الفعل المثال بين الشذوذ الصرفي والضابط الدلالي

١- وَجَدَ يَجِدُ

وردت مشتقاته في تسع وتسعين آية في التعبير القرآني،^(٨٦) وتعددت معانيه بين الحزن والعشق والعثور على الشيء الضائع. وفي حال كونه دالاً على الحزن حكموا عليه بالشذوذ لمجيئه على الباب السادس لمخالفته قياس المثال غير حلقي اللام^(٨٧)، وعلل بعضهم سبب الشذوذ بالمخالفة بين النظائر، إذ يأتي هذا الفعل من الباب الثاني قياساً بمعنى العثور على الشيء الضائع، وهو ما عبروا عنه بـ((الشيء يُلْفِيه))^(٨٨).

والملاحظ من الاستعمال اللغوي لهذا الفعل أنه من الأفعال نوات المعنى الخاص، فضلاً عن معناه العام، فالأصل فيه أن يدلّ على إيجاد الشيء وهو على الباب الثاني قياساً، على حين أوردت له المعجمات معاني خاصة بحسب متعلقه، فإذا كان معدّى بـ(على) دلّ على الغضب وهو معنى خاص في الدلالة على الامتلاء، وعلى هذا المعنى جعلوا الفعل من الباب الثاني، وإذا تعدّى بـ(الباء) دلّ على الحزن أو الحب، وهنا نجد التباين في إسناده إلى بابه لدى المعجميين فمنهم من يجعله في الحزن على الباب الثاني^(٨٩)، ومنهم من يجعله في الحزن من الباب الرابع^(٩٠)، ومنهم من يجعله في الحزن من الباب السادس^(٩١).

وعلى وفق الضابط الدلالي نستطيع القول: إنّ هذا الفعل (وجد) بمعناه الخاص يدل على الامتلاء بالغضب أو الحزن أو الحب، لذا فهو من الباب الرابع لا غير ، وعلى معنى لقيان الشيء فهو من الباب الثاني على الضابط النوعي . ومما يجب الالتفات إليه الصلة الواضحة بين أفعال الباب الثالث والباب السادس من حيث دلالتهما على الامتداد الزمني على ما لاحظنا مع الفعل (وهب)، غير أنّ ما يمكن تمييزه بين البابين أن الباب الثالث يلحظ فيه امتداد الزمن

مقترناً بمفعوله، والهبة دائمة مدّة دوام الموهوب له ، على حين أن الباب السادس يلاحظ فيه امتداد الزمن دون النظر إلى مفعوله، أي إنّ الزمن أكثر امتداداً مما هو عليه في أفعال الباب الثالث، ولعل هذا يتّضح من الأفعال المثال المستعملة قرآنياً المحصورة بالباب السادس دون قاعدة أو ضابط تسيّر عليه، وهي (ورث، ولي، وثق) إذ حصروها بالباب السادس دون تشديدها أو بيان ما يضبطها، ونحن نرى أنها دالة على الاتساع الزمني، فالفعل (ورث) يلاحظ فيه الامتداد الزمني في الاستعمال القرآني فهو لا يقتصر على الوراثة الدنيوية بأن ((يكون الشيء لقوم، ثم يصير إلى آخرين بنسب أو بسبب))^(٩٢)، وإنما وراثة ممتدة إلى ما بعد الممات: {وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ} [الأنبياء: ١٠٥] و{الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} [المؤمنون: ١١]، وكذا الفعل (ولي) فهو دال على القرب^(٩٣)، وهو بالمفهوم اللغوي قرب النسب أو قرب المكان أو قرب السلطة، على حين أن دلالاته تتسع في الاستعمال القرآني فتشمل الولاية على البشرية منذ آدم (عليه السلام): {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ} [المائدة: ٥٥] ، والولاية مصدر لوليّ دالاً على القرب المستمر الذي لا يفارق المخلوق لذلك يتّسع معنى المولى ، فلا يقتصر على ما ذكر، وإنما يدلّ على القرب بتمامه، وعلى اتساع ولايته زماناً ومكاناً. ومن المعجميين من عدّ هذا الفعل نادراً من الباب السادس^(٩٤)، ومنهم من عدّه لغة ضعيفة على الباب الثاني^(٩٥).

وكذا الفعل (وثق) فهو من الباب السادس، دالٌّ على ((عقد وإحكام))^(٩٦)، ولذا يستعمل لغوياً في الإنسان المؤمن، أي: الثّقة^(٩٧)، وفي الاستعمال القرآني لا تفارق هذه المادة الاتصال الزمني البعيد، كما في قوله تعالى: { وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا } [الأحزاب: ٧]، ولهذا فالفعل (وثق) يناسب الباب الرابع الدال على الزمن، على حين أننا لا نلاحظ هذه الدلالة في بقية الألفاظ، ولعلّ مجيئها من الباب السادس، إنّما كان لأسباب صوتية تتعلق بحذف واو المثال، أو لالتباسات لغوية، تنشأ من مراعاة لغة من دون النظر إلى أخرى ، أو ورودها عند لغوي دون غيره ، فضلاً عن أنها كلّها ممّا لم يرد في استعمال فصيح مسموع، أو أنها ممّا لا يستعمل مجرّده، أو أنها ممّا يجعله المعجميون مساوياً لمزيدة من الأبنية ، فالفعل (ورِم) دالّ على المرض وحقّه أن يأتي على الباب الرابع، بدليل أن مصدره يرد محرّكاً^(٩٨)، وربما حذفوا واهو تخفيفاً، أي إنّ الأصل : وَرِمَ يَورِمُ . وكذا الفعل (وري) فهو ممّا يستعمل على معنيين ، وفي المعنى الأول نجد اختلافاً بين اللغويين في تحديد الباب ، فمنهم من جعله من الباب السادس^(٩٩)، وبعضهم جعله على هذا المعنى من الباب الثاني^(١٠٠). وأمّا المعنى الثاني فقد ذكروا له اتفاقاً بابين: الثاني والسادس، مع تضعيف للباب السادس^(١٠١).

والضابط الدلالي يعضد مجيء (وري) بمعنى قَدَحَ، على الباب الثاني، إذ لا معنى خاصّ له، على حين يكون من الباب الرابع في المعنى الخاص، وهو الداء الذي يفسد الجسم وكذا الفعل (ورِكَ) الذي عدّه الصرفيّون من الباب السادس^(١٠٢) ، ونجده عند المعجميين على الباب الثاني، بمعنى: اعتمد على وركه^(١٠٣) .

ومن الغريب أيضاً أن نجد اضطراب الحكم على الفعل (وكِم)، إذ جعله الصرفيون من الباب السادس ، وعدّه بعض اللغويين من الباب الثاني بمعنى حَزَنَ^(١٠٤)، وفصل آخرون تفصيلاً غير مفهوم، إذ جعلوا ((وَكَمَهُ، كَوَعَدَهُ: حَزَنَهُ، والشيء: قَمَعَهُ. وَكَوَرِثَ: اغْتَمَّ))^(١٠٥)، ولم نعرش لهذا الفعل على استعمال فصيح ، فإن ثبتت له هذه المعاني فلا بُدَّ أن يعدّ من الباب الرابع وكذا الفعلين (ومَقَّ) بمعنى أَحَبَّ^(١٠٦) ، و(وَقَّه) بمعنى أطاع^(١٠٧)، فالمعنى يشير إلى كونهما من الباب الرابع لا السادس على ما ذكروا، وإنما حذفوا الواو تخفيفاً وحملوا على المثال في أغلب أمره أمّا الفعل (وفِق) بمعنى: صادقت الأمر موافقاً^(١٠٨)، فنجدهم يساوونه بـ (وافق) المزيد بالألف في إشارة إلى ندرة استعماله مجرّداً .

٢- وَهَبَ يَهَبُ.

وردت أمثله في خمسة وعشرين موضعاً من التعبير القرآني،^(١٠٩) ورأوا أنه شاذ في مجيئه على الباب الثالث، لأن القياس في الفعل المثال، إذا كان غير حلقي اللام، أن يكون على الباب الثاني، نحو (وَفَّتْ يَفْقُ)، وفي ما كانت لامه حرفاً حلقياً، هو الباب الثالث، نحو: (وَقَعَ يَقَعُ)، ولما لم تكن لام (وَهَبَ) من حروف الحلق، كان مجيؤه على الباب الثالث شاذاً على رأي اللغويين^(١١٠).

وحاول فريق من المفسرين تحرير هذا الفعل من مزاعم الشذوذ، بحجة أنه لو كان كما قالوا ((لَمْ تُحْدَفِ الواو كَمَا لَمْ تُحْدَفِ فِي يَوْجَلْ، وَإِنَّمَا حُدِفَتِ الْوَاوُ لَوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ثُمَّ فُتِحَ بَعْدَ حَذْفِهَا، لِأَنَّ فِيهِ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ))^(١١١)، وذكروا طائفة من أمثلة الفعل المثال الواوي التي حذفت واوها في المضارع، مع أن العين مفتوحة في الظاهر، فلم تقع الواو بين فتح وكسر، ولكنهم علّلوا الحذف بأن عين الفعل في الأصل كانت مكسورة فروعيت الكسرة المقدرة في الحذف، فضلاً عن كون لام الفعل حرفاً حلقياً يوجب العدول من الكسر إلى الفتح، ومن تلك الأفعال (وَضَعَ يَضَعُ) و(وَسَعَ يَسَعُ)، وقد حملوا المصادر على هذه الأفعال فحذفوا الواو منها أيضاً، ففي قوله تعالى: { وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ } [البقرة ٢٤٧] قيل: إِنَّ ((سَعَةً) وزنها (عَلَّة) بحذف الفاء ، وأصلها (وُسَعَةٌ) ، وإنما حُذِفَتِ الْفَاءُ فِي الْمَصْدَرِ حِمْلًا لَهُ عَلَى الْمَضَارِعِ ، وَإِنَّمَا حُذِفَتِ فِي الْمَضَارِعِ لَوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ - وَهِيَ حَرْفُ الْمَضَارِعَةِ - وَكَسْرَةٍ مَقْدَرَةٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ (وَسِعَ) مِثْلُ (وَثَقَ) فَحَقٌّ مَضَارِعُهُ أَنْ يَجِيءَ عَلَى (يَفْعِلُ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، وَإِنَّمَا مُنِعَ ذَلِكَ فِي (يَسَعُ) كَوْنِ لَامِهِ حَرْفٍ حَلْقِيٍّ ، فَفُتِحَ عَيْنُ مَضَارِعِهِ لِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا الْكَسْرُ ، فَمِنْ ثَمَّ قُلْنَا: بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ مَقْدَرَةٍ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: (وَجَلَّ يَوْجَلُ) فَلَمْ يَحْذَفُوا لَمَّا كَانَتْ الْفَتْحَةُ أَصْلِيَّةً غَيْرَ عَارِضَةً، بخلاف فتحة(يَسَعُ) و(يَهَبُ) وبأيهما))^(١١٢).

ويبرز التوجيه الدلالي للفعل (وجل يوجل) وجوب كونه من الباب الرابع لدلالته على الخوف والفرع أو استشعار الخوف^(١١٣)، وهو مكسور العين في الماضي كقوله تعالى: { إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ } ويقال: ((وَجِلَ الماضي بالكسر (يُوجِلُ) بالفتح، وفيه لغة أخرى، فُرئ بها في الشَّاذ (وَجَلَتْ) بفتح الجيم في الماضي وكسرها في المضارع ، فتحذف الواو ،ك(وَعَدَ يَعِدُ)، ويُقال في المشهورة: (وَجِلَ يُوْجِلُ))^(١١٤)، وهو من المعاني الخاصة بالباب الرابع في الدلالة على الامتلاء .

ويبدو أنَّ الفعل (وهب) إنما ورد على الباب الثالث، مع أنَّ لأمه غير حلقية بلحاظ معناه، فهو دالٌّ على الامتداد الزمني للمعطى ، غير أنَّ متابعة الفرق الدلالي بين الهبة والعطية تكشف لنا عن اختصاص الهبة بالباب الثالث دون غيره، إذ يلاحظ في الهبة الامتداد الزمني لما يوهب دينويًّا، لذلك نجد أغلب الاستعمال للهبة يكون في الذرِّيَّة ، أي: وهب الأبناء للأباء لما في علاقة النسب من امتداد زمني لا ينقطع ماديًّا، أي بالانتماء الجسدي، قال تعالى : { **بِاللهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِثَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ** } [الشورى : ٤٩] و: { **قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا** } [مريم : ١٩]، و: { **فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ** } [الأنبياء : ٩٠]، و: { **وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِي مِنْ وِرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا** } [مريم : ٥]، و: { **هَئَانِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ** } [آل عمران : ٣٨]، وكذا في موارد الوهب الأخرى، فملحظ الاستمرار الزمني للهبة واضح من ذلك، ومن أمثلته قوله (عزَّ وجلَّ) : { **فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُمْكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ** } [الشعراء : ٢١]، فالحكم والرسالة لن يسلما منه حتى تنتهي حياته فهي دائمة له، و : { **وَأَمْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ**

مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ } [الأحزاب : ٥٠] فالمرأة المؤمنة لن تكون لزوج آخر حتى تنتضي حياتها وتموت فهي تبقى موقفة نفسها للنبي ، و: { وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا } [مريم : ٥٠]، فضلاً عن الأبناء الصالحين الذين وهبوا لإسحاق ويعقوب (عليهما السلام) ، جعل الله لهم ذكراً دائماً ، أي ما يتكلم عنهم ويخبر عن صبرهم وعلو شأنهم في الآخرين . ومما يبين الزمن المستمر في الفعل (وهب) كذلك ، مناسبة الوهب للذرية : { هَٰذَاكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ } [آل عمران : ٣٨]، فالذرية من ذراً، أي : خلق، إلا أن العرب تركت همزها^(١١٥)، ولما كان الذرء دالاً على البذر والزرع^(١١٦) لوحظ فيها الامتداد الزمني كالجذور في الأرض، وهذا واضح في الاستعمال القرآني : { وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ } [الأنعام : ٨٤]، إذ امتد النسل الموهوب لإبراهيم (عليه السلام) أزماناً بعيدة شملت كل الأنبياء المذكورين ، وكذلك : { قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا } [الإسراء : ٦٢]، فهذا الامتداد الزمني للذرية يناسبه الفعل (وهب) الدال على استمرار الوهب لا انقطاعه . ونلاحظ في دعاء سليمان (عليه السلام) أنه طلب من الله تعالى الهبة { قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ } [ص : ٣٥]، فكان جواب الخالق تعالى له أنه سبحانه استجاب دعاءه بالعتاء لا بالهبة { فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ } [ص : ٣٦-٣٧]، فيبرز الفرق بين الهبة والعتاء، بأن الهبة تكون محدّدة بالموهوب له دون غيره ، على حين أن العطاء يكون للمعطى له ولغيره ، قال تعالى : { وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرُ مَجْذُوذٍ } [هود : ١٠٨]، أي : غير منقطع. وقال سبحانه : { كُلًّا نُمِدُّ هَٰؤُلَاءِ وَهَٰؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا } [الإسراء : ٢٠] أي : ممنوعاً.

ثم إن الهبة محدّدة لا تتغير، على حين أن العطاء يقلّ أو يكثر ويتغير، قال تعالى : { وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْثَى } [النجم : ٣]، و : { جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا } [النبا : ٣٦] أي : محسوباً على قدر الأفعال، وهذا يؤكّد عنصر الامتداد الزمني للفعل (وهب)، ويعضده أيضاً أن الفعل (وهب) لا يتعدى إلا بحرف الجر (اللام)^(١١٧)، وإنما ساغ اقتران (وهب) باللام، لأنّ اللام مألّية يلحظ فيها مسار الفعل من أوّل زمنه إلى آخره نحو نهايته فيستمر الزمن فيه ويطول، ولذا يأتي الفعل (وهب) على الباب الثالث لامتداده الزمني .

ومن شواذ ما ذكره في المثال حلقي اللام الأفعال : (وَسِعَ ، وَرَعَ ، وَجَعَ) إذ جعلوها من الباب الرابع شذوذاً، ونلاحظ فيها جميعها أنّ الدلالة الخاصة لهذه الأفعال هي المعينة لمجيئها من هذا الباب، فمنها ما يدلّ على الامتلاء نحو : وَسِعَ^(١١٨)، ومنها ما يدلّ على المرض نحو : (وَجَعَ)^(١١٩).

ومما يؤيد كونها من أفعال الباب السادس، اختلاف طائفة من اللغويين في تحديد باب الفعل (ورع) ، فمنهم من خصصه بالباب السادس^(١٢٠)، على حين ترك بعضهم الآخر الاحتمال مفتوحاً في أبواب هذا الفعل^(١٢١) .

والفعل واضح الدلالة في الامتلاء، ذلك أن الورع هو امتلاء النفس بالتقوى والزهد والعفة لذا هو يكفّ عما لا ينبغي. ولكي يأتي بهذا المعنى الأصلي وهو الكف في غير الإنسان لا بُدّ من استعماله مزيداً، فيقال : ورّعته : ، وأورعته، بمعنى : كفّفته^(١٢٢).

المطلب الرابع: أبواب الفعل الناقص بين الشذوذ الصرفي والضابط الدلالي

١-أبي يَأبَى

ثمة أفعال ثلاثية مجردة معتلة اللام حُكم عليها بالشذوذ عن بابها الصرفي في القرآن الكريم والقراءات القرآنية، على أنه يمكن دفع هذا الحكم، استناداً إلى أن هذه الأفعال تخضع للضابط الدلالي، فالقاعدة عندهم أن الناقص الياي إذا كان حلقي العين فلا يكون إلا على الباب الثالث ، وأن الناقص غير حلقي العين يكون على الباب الأول إذا كان واوياً وعلى الباب الثاني إذا كان يائياً (١٢٤) .

فالفعل (أبي) وردت مشتقاته أربع عشرة مرة في التعبير القرآني (١٢٥) على الباب الثالث، فعينه مفتوحة في الماضي، كما في قوله تعالى: { وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ } [البقرة: ٣٤] ومفتوحة أيضاً في المضارع، كما في قوله تعالى: { يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ } [التوبة: ٣٢] . والقاعدة عندهم ألا يأتي الفعل على هذا الباب، لأن عينه ليست حرفاً حلقياً. فحكموا على الفعل بالندرة تارة كما في قول الفراء: ((لم يجئ عن العرب حرف على (فَعَلَ يَفْعُلُ) مفتوح العين في الماضي والغابر إلا وثانيه أو ثالثه أحد حروف الحلق غير (أبي)، فإنه جاء نادراً)) (١٢٦)، لكن أبا حيان ذكر مجيء ((يَفْعُلُ)) في أربعة عشر فعلاً وماضيتها فَعَلْ، وليست عينه ولا لامه حرف حلق. وفي بعضها سمع أيضاً (فَعِلَ) بكسر العين ، وفي بعض مضارعها سمع أيضاً (يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ) بكسر العين وضمها، ذكرها التصريفيون ((١٢٧)). وتارة أخرى قيل: إن الألف مضارعة لحروف الحلق (١٢٨) .

لكن أكثرهم يصرح بأنه شاذ، إذ جاء في الصحاح ((أْبَى فَلَانٌ يَأْبَى بالفتح فيهما - مع خلو من حروف الحلق - وهو شاذ، أي :امتنع، فهو آبٍ، وأبِيّ، وأَبْيَانٌ بالتحريك)) (١٢٩) .

وحمل فريق من المفسرين المتأخرين الفعل على تداخل اللغات، ورأوا أن ((المشهور (أَبَى يَأْبَى) بكسرها في الماضي، وفتحها في المضارع، وهذا قياس، فيحتمل أن يكون من قال: (أَبَى يَأْبَى) بالفتح فيهما استغنى بمضارع من قال (أَبَى) بالكسر، ويكون من التداخل نحو: (رَكَنَ يَرْكُنُ) وبابه)) (١٣٠).

ولا ندري أين هذا المشهور الذي ذكره من كسر العين في الماضي، مع تصريح التعبير القرآني أن عين الفعل مفتوحة، فلا حجة لهم إلا الاحتكام إلى القياس.

وبيّنت المعجمات أن معنى الإباء هو الامتناع، والاستعمالات اللغوية التي أوردوها تفصح عن دلالة الفعل (أبي) على الامتناع الدائم والشديد لا الزائل العابر ، فقوله تعالى { كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ } [التوبة: ٨] معنى إباء القلوب هو الامتناع الشديد، وكل إباء امتناع من غير عكس (١٣١) .

ونذكروا في تحية الملوك في الجاهلية: أَبَيْتُ اللَّعْنَ، ((قال ابن السكيت :أي :أَبَيْتُ أَنْ تَأْتِي من الأمور ما تُلعنُ عليه)) (١٣٢)، وهذه صفة دائمة للملوك يحيون بها، أي : رفض وامتناع عن القبائح ، وكذا يقال : ((بحرٌ لا يُؤْبَى ، أي :لا يجعلك تأباه، أي: لا ينقطع)) (١٣٣) و ((كَلًّا لا يُؤْبَى، أي: لا ينقطع من كثرت)) (١٣٤)، فالإباء هنا دالٌّ على دوام العطاء وعدم الامتناع والمعنى الحسي في الإبل ((قال أبو عمرو: الأوابي مِنَ الْإِبِلِ الْحَقَاقُ وَالْجَذَاغُ وَالْقَتَاءُ: إِذَا صَرَبَهَا الْفَحْلُ فَلَمْ تُلْقَحْ، فَهِيَ تُسَمَّى الْأَوَابِي حَتَّى تُلْقَحَ مَرَّةً، وَلَا تُسَمَّى بَعْدَ ذَلِكَ أَوَابِي)) (١٣٥) ، أي إن إطلاق هذه الصفة عليها مادامت ملازمة للامتناع عن اللقاح، فإن وقع لم توصف بهذه الصفة ، وانفرد صاحب القاموس بذكر معنى الكراهة للفعل (أبي) دون الامتناع، قال: ((أْبَى الشَّيْءَ يَأْبَاهُ وَيَأْبِيهِ إِبَاءً وَإِبَاءَةً، بكسرهما: كرهه... وماءة مأبأة: تأبأها الإبل. وأخذَه أَبَاءً من

الطعام، بالضم: كراهة^(١٣٦)، والظاهر أنّ الكراهة هنا هي أول الإباء، لأنها الدافع إلى الامتناع عن الشيء لامتناء النفس بكرهه، فصار هذا الكره امتناعاً دائماً عن الشيء المأبى عنه، وهذا الدوام في الامتناع واضح في الاستعمالات القرآنية، لذا نجد مجيئه على الباب الثالث موافقاً لمعناه في امتداد زمن الرفض والامتناع، ففي قوله تعالى: {يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلًّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ} [التوبة: ٣٢] إنما أسند الإباء إلى الخالق تعالى في إتمام النور ليدلّ به على استمرار القضية إلى تحقق الوعد الإلهي. وأول الممتنعين الذين تستمر معهم هذه الصفة ويمتد زمنها هو إبليس لعنه الله، قال تعالى: {وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ} [البقرة: ٣٤]، فمن كان كافراً هو الذي يمتنع عن التسليم للحق، أما الجاهل بالحق فيتوقع منه ذلك، ومصدق ذلك قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلاً لَا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا} [الإسراء: ٩٩]، وهذه صفة فرعون في قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَى} [طه: ٥٦]، وهي صفة المنافقين في قوله تعالى: {كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضَوْنَكُم بِأَفْوَهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ} [التوبة: ٨]، إذ أسند الرفض إلى القلوب، لأنها موضع الكره للحق، ومجيء الفعل (أبى) هنا دالّ على الطبع على هذه القلوب، وكذا مدلول الفعل في قوله تعالى: {إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا} [الأحزاب: ٧٢]، وهذا يدل على دوام الأمانة وهي الخلافة الإلهية. أما قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ} [البقرة: ٢٨٢]، فهي خير دليل على الاستمرار الزمني للامتناع، إذ لو كان المراد قيام الكاتب بكتابة الدين وعدم امتناعه عن الكتابة لما جيء بالفعل (أبى)، ولاكتفي بـ (امتنع أو رفض)، إلا أنّ (أبى) هنا يفيد نهى عن تضييع الحق لا عن تدوين الكتابة.

ومن الملاحظات التي يمكن تحديد القاعدة الصرفية بها فيما يخص أفعال الباب الثالث هي أن الفعل الناقص ممّا لأمه ياء وعينه حرف حلقي ينبغي أن لا يحكم عليه بالشذوذ إن خرج عن الباب الثالث، فالفعل (لغا) يرد على غير الباب الثالث فحكموا عليه بالشذوذ.

ويمكن نقض الشذوذ فيه عند خروجه عن الاستعمال في الباب الثالث، لأنه إنما يرد على الباب الأول إذا كان بمعنى الباطل من القول المتكلم فيه، وبمعنى الإيمان غير المعقودة في القلب والأصل فيه ما لا يعقد من الإبل لصغره^(١٣٧)، ويرد على الباب الرابع إذا كان بمعنى اللهج بالكلام، وكأنّ المتكلم يمتلئ قناعة به فينطقه، ولذا جعلوا اللغة مشتقة من هذا الباب لما فيه من القصد إلى ما يتكلم به^(١٣٨). ففي قوله تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ} [فصلت: ٢٦] ورد الفعل من الباب الرابع، لأن المراد منهم أن يتكلموا متعمدين وقاصدين إلى الكلام الذي يشغل عن القرآن، فالفعل في هذه الآية جاء من الباب الرابع مع أنّ المراد به التكلم بالأباطيل، حتى قيل: إنّ المراد رفع الأصوات بالهذيان، ولكن المنظور هنا هو القصد والنية فيما يتكلم به، لذا جاء على الباب الرابع، على حين أنّ اللغو في الإيمان يأتي من الباب الأول، لأنه لا نية متعمدة للنطق باليمين، كما في قوله تعالى: {لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِالْغُرِّ فِي إِيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ} [البقرة: ٢٢٥].

والملاحظة الثانية أن قاعدة الفعل الناقص اليائي ممّا عينه حرف حلقي يجب أن تكون متابعة لقاعدة الصحيح حلقي العين أو اللام، أي: إنه ليس كل ما كان حلقي العين من الناقص اليائي هو من الباب الثالث، وبذا لا يشذ هذا النوع من الأفعال، على ما في الفعل (بغى) الذي جاء على الباب الثاني، مع أنه ناقص يائي حلقي العين، وهذا الفعل لم يشذوه

في الباب فقط، وإنما عدّوه شاذاً في الاشتقاق، كمنجيّه من باب الانفعال الدال على المطاوعة، ولذا عدّوا (ينبغي) من الأفعال التي لا تتصرف، فلا يقال في ماضيه (انبغي)، أو هو شاذ في المطاوعة، لأنه دال على الطلب المادي والمعنوي ومعنى المطاوعة خاص بما هو علاج فقيل: ((إن انبغى مطاوع بغي، ولا يستعمل انفعال في المطاوعة إلا إذا كان فيه علاج وانفعال، مثل: كسرته فانكسر، وكما لا يقال: طلبته فانطلب، وقصدته فانقصد، لا يقال: بغيته فانبغى، لأنه لا علاج فيه، وأجازه بعضهم وخفي عن الكسائي أنه سمعه من العرب. وما ينبغي أن يكون كذا، أي: ما يستقيم وما يحسن))^(١٣٩) والظاهر أن معنى الطلب لهذا الفعل فيه خصوصية تميّزه من مادة (طلب)، ذلك أن بغي يكون طلباً للأمر الممكنة لا المستعصية على ما هو عموم مادة (طلب)، وهكذا استعماله قرآنياً في طلب الرزق وفضل الله والآخرة والوسيلة، لذلك جازت المطاوعة من هذا الفعل خلافاً لمرادفه في الطلب، وقد أثبتوا مطاوعته دون توضيح السبب، كقول بعضهم: ((وما ينبغي لك، من أفعال المطاوعة))^(١٤٠) وعليه الاستعمال القرآني، وهذه كلها ممّا هو ممكن وغير متعذر، لكن لا يجوز في شرع الله تعالى، وثمة فرق آخر بين الطلب والبغي نلاحظه من الاستعمالات اللغوية للبغي، وهو أن البغي يعني الاشتداد في الطلب، إذ جعلوا للفعل (بغا) أصليين، ((أَحَدُهُمَا طَلَبُ الشَّيْءِ، وَالثَّانِي جِنْسٌ مِنَ الْفَسَادِ . فَمِنْ الْأَوَّلِ بَغَيْتُ الشَّيْءَ أَبْغَيْهِ: إِذَا طَلَبْتَهُ. وَيُقَالُ: بَغَيْتُكَ الشَّيْءَ: إِذَا طَلَبْتَهُ لَكَ، وَأَبْغَيْتُكَ الشَّيْءَ: إِذَا أَعْنَتَكَ عَلَى طَلَبِهِ ... وَالْأَصْلُ الثَّانِي: قَوْلُهُمْ بَغَى الْجُرْحُ: إِذَا تَرَامَى إِلَى فَسَادٍ، ثُمَّ يُشْتَقُّ مِنْ هَذَا مَا بَعْدَهُ. فَالْبَغْيُ الْفَاجِرَةُ، تَقُولُ بَغَتْ تَبْغِي بَغَاءً، وَهِيَ بَغْيٌ. وَمِنْهُ أَنْ يَبْغِيَ الْإِنْسَانُ عَلَى آخَرَ. وَمِنْهُ بَغْيُ الْمَطَرِ، وَهُوَ شِدَّتُهُ وَمُعْظَمُهُ))^(١٤١)، فيردّ الأصل الأول إلى الثاني، لأن الطلب في (بغى) هو مجاوزة للحدّ ((وبغى عليه يَبْغِي بَغْياً: غلاً، وظلماً، وعدل عن الحق، واستطال، وكذب، و. في مشيئته: اختال، وأسرع))^(١٤٢)، ولذا تكون الآية في طلب الوسيلة دالة على الاشتداد في طلبها بالجزر اللغوي لمادة (بغى)، وبالصيغة (افتعل)، فضلاً عن إمكانية تحقق هذا الطلب المهم .

خلاصة:

وضع الصرفيون ضوابط لتصنيف الأفعال الثلاثية على ستة أبواب، وخلصوا إلى أن لكل فعل باباً يجيء عليه دون غيره لتوافر أحد هذه الضوابط في الفعل، وأن ما ورد من أمثلة الفعل الثلاثي في متن اللغة على بابين أو ثلاثة ما هو إلا لهجات عربية ذات معنى واحد، وما خرج عن قياس هذه الضوابط اللفظية فشاذ يحفظ ولا ينقاس، وفي هذا البحث ما يثبت خلاف ذلك، فالفعل الواحد لا تتعدد أبوابه عيباً بل قصداً، فضلاً عن أن ما حكموا بشذوذه عن نظائره في الباب الواحد لم يراع فيه الضابط الدلالي لما حكم بشذوذه، فالمعول عليه في نقض الشذوذ هو الضابط الدلالي إلى جنب الضابط النوعي، مع تسلط الأول على الثاني، لأنّ للدلالة الحكم الفصل في تصنيف الأفعال. والمراد بالضابط الدلالي في هذا البحث أن يختص الباب بدلالة معينة لا يحملها سواه، إذ تختص أفعال الباب الثالث بما هو حلقي العين أو اللام، فتفيد أفعاله الدلالة على الامتداد الزمني والمكاني للحدث بملحظ الفتحين في ماضيه ومضارعه. والباب الرابع تختص أفعاله بالدلالة على الألوان والعيوب والخلى وعلى الامتلاء والخلو، على حين يختص الباب الخامس بالدلالة على الصفات اللازمة التي يمكننا تقسيمها على قسمين: الأول: الأفعال المتعلقة بما يصدر عن الإنسان، وهذه الأفعال، إمّا سجايا خلقية في صاحبها نحو: الطول والقصر، والشرف والشجاعة والجبن، أو صفات مكتسبة، إلا أنها بعد اكتسابها ثبتت في صاحبها ولم يعدل عنها، وهي أفعال محوّلّة إلى الباب الخامس من الأبواب الأخرى. والقسم الآخر: الأفعال الصادرة عن الجمادات، وهذه الأفعال ملازمة لما اتّصف بها نحو: الملوحة والحموضة والغذوبة والطهارة والنجاسة للماديات.

ويقترب الجانب الدلالي في بحث الأبواب بحركات عين الفعل التي توجه دلالة الفعل وتحددها بباب دون غيره، فالضمة في عين الفعل ماضياً ومضارعاً لها دلالة على امتداد الدلالة زمانياً وشمولها مكانياً، وكذا يمكن بها تحديد أفعال

الباب الثالث إلى جانب التحديد النوعي الذي أقره الصرفيون. وكذا ضمة عين الماضي والمضارع معاً تثبت الدلالة للأفعال مكانياً حول موضوع بخصوصه، وبذا ينماز الباب الخامس بما دلّ على الطبائع والصفات الخلقية. وإلى جنب الحركات المتعاقبة على عين الفعل وأثرها الدلالي في تصنيف الأفعال على الأبواب، يعدّ اختصاص كل باب بدلالة دون غيرها عاملاً مؤثراً في هذا التصنيف أيضاً، على نحو ما ذكروا: من أن الباب الرابع يختصّ بما دلّ على امتلاء أو خلو من فرح وحزن وعطش وريّ، أو بما دلّ على لون أو عيب أو حلية أو كبر أعضاء. وهكذا يبقى الموضوع في خصائص الأبواب مفتوحاً للتحديد الدلالي على أساس استقرار الاستعمال القرآني وفصيح الكلام وما جاءت به المعجمات اللغوية.

هوامش البحث:

- ١- ينظر: الكتاب ١٠١/٤ والمقتضب ١١٠/٢ وديوان الأدب ١٣٨/٢ وارتشاف الضرب ١٥٨/١ والمزهر ٢٠٧/١ وهمع الهوامع ٢٧١/٣.
- ٢- ينظر: ديوان الأدب ١٩٣/٢ والمزهر ٢٠٧/١ وهمع الهوامع ٢٧١/٣.
- ٣- ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٨/١ وبغية الآمال ٣٢.
- ٤- ينظر: تصحيح الفصيح ٣٦ وشرح المفصل ١٥٢/٧ وشرح الشافية ١١٨/١.
- ٥- ينظر: المقتضب ٢٠٩/١ والأفعال للسرقسطي ٦٠/١ وتصحيح الفصيح ٣٥.
- ٦- بغية الآمال ٣٠.
- ٧- الممتع في التصريف ١٧٥/١.
- ٨- ينظر: تصحيح الفصيح ٣٧.
- ٩- ينظر: الخصائص ٢ / ٤١ - ٤٢.
- ١٠- ينظر: المزهر: ١/٤ - ٤ وأوزان الفعل ومعانيها ٣٨.
- ١١- ينظر: المقتضب ٢٠٩/١، ١٠٩/٢، والخصائص ٣٩/١.
- ١٢- ينظر: الأفعال للسرقسطي ٥٠ وشرح الشافية ١٣٤/١ والممتع في التصريف ١٧٤/١.
- ١٣- ينظر: شرح الشافية ١١٦/١.
- ١٤- ينظر: الخصائص ٣٧٩/١ وشرح الشافية ١١٦/١، ١٣٤.
- ١٥- شرح المفصل ١٥٢/٧.
- ١٦- ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٤١٢.
- ١٧- مقاييس اللغة ٤١٨.
- ١٨- تفسير اللباب ٣٩٤/١٤.
- ١٩- ينظر: المحكم ١٧٣/٢ و١٦٧/٣ وشرح الشافية ١٢٤/١ - ١٢٥ والمزهر ٢٠٩/١.
- ٢٠- شرح الشافية ١ / ١١٨، ١١٩.
- ٢١- ينظر: العين ٤٣٩/١ (ركن) وتهذيب اللغة ٣٦٢/٣ و٢٥٤/٥ والصاح (ركن) ولسان العرب (ركن) والقاموس المحيط (ركن) والمصباح المنير وتاج العروس (ركن).

- ٢٢ -ينظر: جامع البيان ٥٠٠/١٥-٥٠١ والكشاف ١٢٩/٣ والمحرر الوجيز ٤٧١/٣ ومفاتيح الغيب ٤٨٢/٨ والبحر المحيط ٤٦٧/٦ والدر المصون ٣٧١/٨ وتفسير اللباب ١٨٧/٩.
- ٢٣ -تهذيب اللغة ٢٥٤/٥
- ٢٤ -المفردات: ٢٠٤ (ركن)
- ٢٥ -ينظر: الدر المصون ٤١٨/٦.
- ٢٦ -القاموس المحيط (ميل).
- ٢٧ -مقاييس اللغة ٩٧١.
- ٢٨ -ينظر: الصحاح (ميل) ولسان العرب (ميل) القاموس المحيط (ميل) وتاج العروس (ميل).
- ٢٩ - ينظر: القاموس المحيط (ميل) .
- ٣٠ - ينظر: مقاييس اللغة ٥٦٨ والصحاح (صغو) والقاموس المحيط (صغو) والمصباح المنير ١٧٨ .
- ٣١ - ينظر : مقاييس اللغة ٥٦٨ والقاموس المحيط (صغو) والمصباح المنير ١٧٨.
- ٣٢ - القاموس المحيط (صغو).
- ٣٣ -ينظر: المفردات ٢١٧ (زيغ).
- ٣٤ - الفروق اللغوية ٢٠٨.
- ٣٥ - نهج البلاغة ٥٤٧.
- ٣٦ -ينظر: الصحاح (ركن) والقاموس المحيط (ركن) ومقاييس اللغة ٤١٨.
- ٣٧ - المصباح المنير ١٢٤.
- ٣٨ -الفروق اللغوية ٣٠٦.
- ٣٩ -ينظر: المصباح المنير ١٢٤.
- ٤٠ -القاموس المحيط (صغو) .
- ٤١ - ينظر: المعجم المفهرس ٧٠٢-٧٠٣.
- ٤٢ -الصحاح (قنط).
- ٤٣ -ينظر: مقاييس اللغة ٨٦٤ والمصباح المنير ٢٦٧ والقاموس المحيط (قنط).
- ٤٤ - ينظر : مقاييس اللغة ٨٦٤ والصحاح (قنط) والمصباح المنير ٢٦٧ والقاموس المحيط (قنط).
- ٤٥ - ينظر : مقاييس اللغة ١١٠٩.
- ٤٦ -القاموس المحيط (قنط).
- ٤٧ -الفروق اللغوية ٢٤.
- ٤٨ - مفاتيح الغيب ٣٢١/٩ وينظر: تفسير اللباب ٥٢/١٠ والتحرير والتنوير ٤٨٦/٧ .
- ٤٩ الدر المصون ٢٠٧/٩ .
- ٥٠ مقاييس اللغة ٨٦٣.
- ٥١ القاموس المحيط ١٥٨ .
- ٥٢ مقاييس اللغة ٢١٣.

- ٥٣ القاموس المحيط ٦٥٣ وينظر: المصباح المنير ٩٦ .
- ٥٤ ينظر: الصحاح ١١٠٣ والقاموس المحيط ٧١٦ والمصباح المنير ٣٢٩
- ٥٥ تهذيب اللغة (هلع) ٣٢/١ .
- ٥٦ القاموس المحيط ٧١٦
- ٥٧ ينظر: المعجم المفهرس ٩٠٦-٩٠٧ .
- ٥٨ القاموس المحيط (هلك)
- ٥٩ ينظر: المحتسب ١٢١/١
- ٦٠ ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥٤ / ٧ .
- ٦١ تفسير اللباب ٤٧١/٢ .
- ٦٢ القاموس المحيط (هلك)
- ٦٣ المصدر نفسه (هلك)
- ٦٤ - ينظر: المعجم المفهرس ٥٨٩ .
- ٦٥ ينظر: مقاييس اللغة ٦٦٤ والصحاح (عض) ٧١٣ والقاموس المحيط ٥٩٧
- ٦٦ تصحيح الفصيح ٦٢ وتاج العروس ٤٣٣/١٨ .
- ٦٧ القاموس المحيط ٥٩٧ وينظر: المصباح المنير ٢١٥ .
- ٦٨ ينظر: الكتاب ١٠٦/٤ والصحاح ٧١٣ وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٥٨ .
- ٦٩ مسند أحمد رقم ١٦٥٢١ .
- ٧٠ المصباح المنير ٢١٥ .
- ٧١ مقاييس اللغة ٦٦٤ .
- ٧٢ ينظر: أفعال ابن القطاع ٧٦ والمصباح المنير ٢١٥
- ٧٣ ينظر: القاموس المحيط ١٩٧ .
- ٧٤ - ينظر: المعجم المفهرس ٩١٤ - ٩١٥ .
- ٧٥ الدر المصون ٤١٨/١ .
- ٧٦ العين ١٣٣/٢ .
- ٧٧ الدر المصون ٤١٨/١ .
- ٧٨ لسان العرب (ودد).
- ٧٩ لسان العرب (ودد)
- ٨٠ لسان العرب (ودد) وينظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٥/٢ وتفسير اللباب ٤٧٥/١ وتاج العروس (ودد)
- ٨١ تاج العروس (ودد).
- ٨٢ الفروق اللغوية ١١٥
- ٨٣ مقاييس اللغة ١٠٧٩ وينظر: الصحاح ١١٣٠ والقاموس المحيط ٣٠٧ والمصباح المنير ٣٣٦
- ٨٤ ينظر: القاموس المحيط ٣٠٧ والمصباح المنير ٣٣٦

- ٨٥ المصباح المنير ٣٣٦ .
- ٨٦ - ينظر: المعجم المفهرس ٩١٠- ٩١١ .
- ٨٧ ينظر: القاموس المحيط ٣٠٦
- ٨٨ مقاييس اللغة ١٠٨٣
- ٨٩ الصحاح ١١٢٤
- ٩٠ المصباح المنير ٣٣٤
- ٩١ القاموس المحيط ٣٠٦
- ٩٢ مقاييس اللغة ١٠٨٩ وينظر :القاموس المحيط ١٧٦ والمصباح المنير ٣٣٧
- ٩٣ ينظر: مقاييس اللغة ١١٠٤ و القاموس المحيط ١٢٣٣
- ٩٤ ينظر: الصحاح ١١٦١
- ٩٥ ينظر: المصباح المنير ٣٤٦
- ٩٦ مقاييس اللغة ١٠٨٢
- ٩٧ ينظر: الصحاح ١٥٦٢ .
- ٩٨ ينظر:مقاييس اللغة ١٠٨٩ والمصباح المنير ٣٣٨
- ٩٩ مقاييس اللغة ١٠٨٩ والنهاية في الحديث لابن الاثير ١٣٠/٤
- ١٠٠ ينظر: الصحاح ١١٣٥ والقاموس المحيط ١٢٣٢
- ١٠١ مقاييس اللغة ١٠٨٩ والصحاح ١١٣٥ والقاموس المحيط ١٢٣٢ والمصباح المنير ٣٣٨ .
- ١٠٢ ينظر: الاقتضاب ٢٥٠/٢
- ١٠٣ ينظر: القاموس المحيط ٨٨٠ والصحاح ١١٣٥ .
- ١٠٤ ينظر: الصحاح ١١٥٨
- ١٠٥ القاموس المحيط ١٠٧٦
- ١٠٦ ينظر: الصحاح ١١٦٢
- ١٠٧ ينظر: المصدر نفسه ١١٥٦
- ١٠٨ ينظر: الصحاح ١١٥٢ والمصباح المنير ٣٤٣ .
- ١٠٩ - ينظر: المعجم المفهرس ٩٣٥ .
- ١١٠ ينظر: المخصص ٣٦٦/٣ وشرح الشافية ١١٧/١ و ١٣٠/١
- ١١١ - الجامع لأحكام القرآن ٢٢/٤ .
- ١١٢-تفسير اللباب ٢٠٧/٣
- ١١٣ ينظر: الصحاح ١٨٤٠ .
- ١١٤ تفسير اللباب ٢٠٧/٣ .
- ١١٥ ينظر: الصحاح ٣٧٠
- ١١٦ ينظر: مقاييس اللغة ٣٨٦
- ١١٧ - ينظر:المصباح المنير ٣٤٧ .

- ١١٨- ينظر : مقاييس اللغة ١٠٩١ والقاموس المحيط ٧١١ والفعل (ورع) في مقاييس اللغة ١٠٨٨ .
- ١١٩- ينظر : الصحاح ١١٢٥ .
- ١٢٠ ينظر: الصحاح ١١٣٤ والمصباح المنير ٣٣٨ .
- ١٢١ ينظر: القاموس المحيط ٧١١ .
- ١٢٢ ينظر: مقاييس اللغة ١٠٨٨ .
- ١٢٣ ينظر: المصدر نفسه ١٠٨٨ .
- ١٢٤ ينظر: شرح الشافية ١٢٤/١ - ١٢٥ .
- ١٢٥ - ينظر: المعجم المفهرس ٦ .
- ١٢٦ مقاييس اللغة ٥٤ .
- ١٢٧ البحر المحيط ١٨٨/١ .
- ١٢٨ ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٢/١ .
- ١٢٩ الصحاح ٢١ وينظر: المصباح المنير ٨ .
- ١٣٠ تفسير اللباب ٢٣٢/١ .
- ١٣١ ينظر: المصدر نفسه ٢٢٩/٨ .
- ١٣٢ الصحاح ٢١٦ .
- ١٣٣ القاموس المحيط ١١٥٧ .
- ١٣٤ الصحاح ٢١ .
- ١٣٥ مقاييس اللغة ٥٤ .
- ١٣٦ القاموس المحيط ١١٥٧ .
- ١٣٧ ينظر: مقاييس اللغة ٩٥٧ والمصباح المنير ٢٨٦ .
- ١٣٨ ينظر: مقاييس اللغة ٩٥٧ .
- ١٣٩ المصباح المنير ٣٥ .
- ١٤٠ مقاييس اللغة ١٤٢ .
- ١٤١ المصدر نفسه ١٤٢ .
- ١٤٢ القاموس المحيط ١١٦٢ .

مصادر البحث ومراجعته

- * الأفعال: علي بن جعفر بن علي السعدي، المعروف بابن القطاع الصقلي (ت ٥١٥هـ) ، تحقيق ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٢٤هـ .
- *الأفعال : أبو عثمان سعيد بن محمد المغافري السرقسطي (ت بعد ٤٠٠هـ)، اعداد الدكتور حسين محمد محمد شرف، مراجعة الدكتور محمد مهدي علام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٧٥م .

- *الاقتضاب في شرح ادب الكتاب، عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تح: مصطفى السقا و حامد عبد المجيد، دار الكتاب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- * أوزان الفعل ومعانيها : د. هاشم طه شلاش - مطبعة الآداب - النجف الاشرف ١٩٧١ م .
- * البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الاندلسي، عناية : الشيخ زهير جعيد، دار الفكر، بيروت ، ٢٠٠٥م.
- * بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال: أبو جعفر أحمد بن يوسف بن يعقوب اللبلي (٦٩١هـ) ، تح: جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٧٢م.
- * تاج العروس من جواهر القاموس : محب الدين محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) تحقيق لجنة من الأساتذة ، طبعة الكويت، ٢٠٠٤م.
- *التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، ط١ ، الدار التونسية للنشر ، تونس، ١٩٨٤ هـ.
- *تصحيح الفصيح : عبد الله بن جعفر بن درستويه(ت٣٤٧هـ) تح: د. عبد الله الجبوري، ط١ ، مطبعة الارشاد بغداد ١٩٧٥م .
- * التفسير الكبير او مفاتيح الغيب : فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٤هـ) ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ .
- *تفسير اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن عادل الدمشقي (٨٨٠هـ)، تحقيق : الشيخ عادل عبد الموجد والشيخ علي معوض، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠١١ .
- * تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن احمد الازهري (ت٣٧٠هـ) تد : يعقوب بن عبد النبي - مراجعة : محمد علي النجار - الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة (د.ت) .
- *جامع البيان عن تاويل القرآن : محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) - دار الفكر ، بيروت ١٩٨٨ م .
- *الخصائص : ابو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تد : محمد علي النجار - ط٤ - مطابع الهيئة المصرية العامة - مصر ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م .
- *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق.
- * ديوان الأدب : أبو ابراهيم اسحاق بن ابراهيم الفارابي (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق د. أحمد مختار عمر ود. ابراهيم أنيس ، مصر ، ١٩٧٦م.
- *شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستريادي (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق محمد نور الحسن و محمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٧٥ م .
- * شرح المراح في التصريف: بدر الدين محمود بن احمد العيني (ت ٨٥٥ هـ) تحقيق عبد الستار جواد، بغداد ١٩٩٠ م .
- *شرح المفصل : موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) - تحقيق وشرح : احمد السيد احمد - مراجعة : اسماعيل عبد الجواد عبد الغني - المكتبة التوفيقية - مصر (د.ت)
- * الصحاح، معجم الصحاح قاموس عربي عربي مرتب ترتيباً ألفبائياً وفق أوائل الحروف : اسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٨هـ)، اعتنى به خليل مأمون شيا، دار المعرفة ، بيروت ، ٢٠٠٨م.

- * العين / ترتيب كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) : تد : د. مهدي المخزومي ، و د. ابراهيم السامرائي ، طهران ، ١٤٢٥هـ .
- * الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى العسكري (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم للنشر، القاهرة .
- * القاموس المحيط : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي (ت ٨١٧هـ)، إعداد وتقديم محمد عبد الحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠٣ م .
- * الكتاب : ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سبويه) (ت ١٨٠هـ) - تد : عبد السلام هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- * الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الاقاويل في وجوه التأويل : جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، ط١ ، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٧م
- * لسان العرب : ابن منظور (٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ١٩٥٦ م .
- * المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها : ابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار و د. عبد الفتاح شلبي، مطابع التجارية ، القاهرة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .
- * المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية (٥٤١هـ). تحقيق احمد صادق الملاح ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية القاهرة، ١٩٧٤ م .
- * المحكم والمحيط الأعظم : علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ) ، تح: عبد الحميد هنداي ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ٢٠٠٠ م .
- * المحيط في اللغة : إسماعيل بن عباد بن العباس ، المعروف بالصاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ)، تح: محمد حسن آل ياسين ، ط١ ، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٤ .
- * المخصص : ابو الحسن علي بن اسماعيل (ابن سيده) ، دار الفكر، بيروت .
- * المزهري في علوم اللغة وانواعها : جلال الدين السيوطي - تد : محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي - دار الجيل ودار الفكر للطباعة والنشر - بيروت (د.ت) .
- * مسند الإمام احمد : احمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤٢هـ) ، مؤسسة قرطبة ، مصر (د.ت) .
- * المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي : احمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (٧٧٠هـ)، ط٣ ، المطبعة الاميرية - مصر ١٩٠٢ م .
- * المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٤هـ .
- * المفردات في غريب القرآن : أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني (ت ٥٠٢هـ) ، تح: محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت (د.ت) .
- * المقاييس في اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، تد : شهاب الدين أبو عمرو ، ط٢ ، دار الفكر، بيروت ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- * المقتضب: محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب، بيروت . دت

- *المتع في التصريف : علي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور (ت٦٩٩هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ط٣ ، منشورات دار الافاق الجديدة ، بيروت ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- * من أسرار العربية : د. إبراهيم أنيس ، ط٦ ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.
- *النهاية في غريب الحديث والاثار : ابن الاثير مجد الدين ابو السعادات المبارك بن محمد (ت٦٠٦هـ)، تح: ظاهر احمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، ط١، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٩٧م .
- * نهج البلاغة : تحقيق صبحي الصالح ، ١٤٢٩هـ، مطبعة وفا ، ايران ، قم .
- *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي - تد : احمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية - منشورات: محمد علي بيضون - بيروت ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .